أساليب إبرام العقود الإدارية الإلكترونية

"دراسة مقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي"

Methods of concluding electronic administrative contracts
"A comparative study between Egyptian law and the Saudi law"

إعداد

الدكتور/ إكرام عبد الحكيم محمد حسن

أستاذ القانون الإداري المساعد

كلية الشريعة والأنظمة – قسم الأنظمة

جامعة الطائف – المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: ekramhassan117@gmail.com

ملخص البحث

يناقش هذا البحث أساليب إبرام العقود الإدارية الإلكترونية في القانون المصري والنظام السعودي، تم استخدام المنهج المقارن لإبراز أوجه التفرقة بين القانون المصري والنظام السعودي، وذلك من اجل الوصول إلى أفضل النتائج، وتم استخدام المنهج الوصفي القائم على دراسة كافة النصوص القانونية المتعلقة بموضوع البحث، كما تم استخدام المنهج التحليلي القائم على تحليل النصوص الواجبة التطبيق بموضوع البحث.

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية استخدام الوسائل الحديثة في ابرام التعاقدات الحكومية، فلم يعد دورها لتأمين احتياجات الجهات الحكومية، بل لها دورا في تطوير الاستثمارات الداخلية والخارجية للدول، والمساهمة في تطوير الاقتصاد اقليميًا وعالميًا.

كما تبين أن المنظم السعودي استحدث اساليب متطورة في إبرام العقود الإدارية، كالمزايدة العكسية الإلكترونية وتوطين الصناعة ونقل المعرفة، بخلاف الوضع في القانون المصري.

الكلمات المفتاحية: العقود الإدارية، المناقصة " المنافسة العامة " ، المزايدة .

Abstract

This research discusses the methods of concluding electronic administrative contracts in Egyptian law and the Saudi system. The comparative approach was used to highlight the differences between Egyptian law and the Saudi system, in order to reach the best results. The descriptive approach was used based on studying all legal texts related to the research topic, and the analytical approach was used based on analyzing the texts that must be applied to the research topic. The study concluded the importance of using modern means in concluding government contracts. Its role is no longer to secure the needs of government agencies, but rather it has a role in developing internal and external investments of countries, and contributing to the development of the economy regionally and globally. It also showed that the Saudi regulator has developed advanced methods in concluding administrative contracts, such as electronic reverse auction, localization of industry and transfer of knowledge, unlike the situation in Egyptian law.

Keywords: Administrative contracts, tender "general competition", auction.

٦- أساليب إبرام العقود الإدارية الإلكترونية

المقدمة:

إن التطور العلمي في مجال الاتصالات أدى إلى الاعتماد على وسائل التقنية الحديثة في إبرام العقود بدلًا من الاعتماد على الكتابة أو الألفاظ لانعقادها مما أدى إلى ظهور العقود الإلكترونية ، و التي يتمكن فيها أطراف العقد من التعبير عن الإرادة من خلال الإنترنت ، الذى أصبح له دورًا هامًا في إبرام العقود من خلال تبادل البيانات و المراسلات الإلكترونية ، و قد أدى ظهور هذه العقود إلى تطوير النشاط الإداري للجهات العامة [١].

وتعتبر العقود الإدارية من أهم الوسائل التي حدث بها تطور ، وتلجأ إليها الجهات العامة لتنفيذ وتحقيق برامج التنمية ، وقد حرصت القوانين و الأنظمة على وضع القواعد القانونية لإبرام تلك العقود بما يتفق مع كون الإدارة لا تستوى مع الأفراد في

---

(١) يراجع في هذا المعنى كلا من : د / قيدار عبدالقادر صالح ، إبرام العقد الإدارية الإلكتروني و إثباته ، مجلة الرافدين للحقوق، كلية الحقوق . جامعة الموصل ، المجلد رقم ١٠، العدد رقم ٣٧ ، ٢٠٠٨ ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٦، https://www.iasj.net/iasj/download/af0f85420939157c،ص ١٤٩. د/ شجاع بن غازي العتيبي، د/ عبدالله على سعود كليب العزمي ، العقد الإلكتروني " حقيقة و حكم " ، مجلة روح القوانين ، كلية الحقوق . جامعة طنطا ، العدد رقم ١٠٢ ، الجزء الثاني ، إبريل ٢٠٢٣ ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٧ ، https://journals.ekb.eg/article_293887_f6632d4557105e75fca41d2e60934 1f8.pdf ، ص ١٦٥١ .

حرية التعبير عن الإرادة ، فحددت أساليب لإبرام العقود الإدارية ووضعت لها مجموعة من الضوابط و الضمانات لاختيار أفضل الأشخاص من الناحية الفنية و المالية للتعاقد مع الإدارة ، لضمان الوصول لأنسب العروض و أكثرها تحقيقًا للصالح العام ، و ذلك لتحقيق أهداف الإدارة بأفضل النتائج في أسرع وقت و بأقل تكلفة [١].

و قد أدى استخدام وسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة في مجال إبرام العقود الإدارية إلى توفير الوقت و الجهد و المال و تسهيل عملية الاتصال بين الإدارة و الراغبين في التعاقد معها ، وغلق باب التلاعب واحتمالية وجود فساد بالتعاقدات الإدارية ، و ذلك عن طريق الحد من الاتصال بين المشرفين على التعاقدات من الجهات الإدارية والراغبين في التعاقد معها، ووصول الإعلان عن العطاءات لأكبر عدد ممكن من الراغبين في التعاقد مع الإدارة ، بما يؤدى لفتح المجال للمنافسة بشكل أوسع و توافر عدد كبير من العروض[٢].

---

(١) د / منى رمضان محمد بطيخ ، الفلسفة التشريعية الحديثة لضوابط و ضمانات إبرام العقود الإدارية بطريقة المناقصة العامة " دراسة مقارنة "، مجلة كلية الحقوق . جامعة المنيا ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، الجزء الثاني ، يونيو ٢٠١٩، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢، https://lawmin.journals.ekb.eg/article_183338.html ، ص١.

(٢) للمزيد من التفاصيل يراجع : د / شادي محمد عرفة حجازي ، الإثبات بالوسائل الإلكترونية في العقود الإدارية " دراسة مقارنة بين النظامين المصري والسعودي "، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، كلية الحقوق . جامعة المنصورة ، العدد رقم ٧٣ ، سبتمبر ٢٠٢٠،

٦- أساليب إبرام العقود الإدارية الإلكترونية

وقد أفرزت المستجدات العالمية مجموعة من الأساليب الحديثة كالمزايدة العكسية الإلكترونية والاتفاقية الإطارية، وذلك من أجل تسهيل وتسيير احتياجات الجهات الحكومية.

أهمية البحث:

١- **الناحية النظرية:** توضيح اهمية إبرام العقود الإدارية الإلكترونية، فلم تعد العقود الإدارية الوسيلة الوحيدة لتلبيه احتياجات المرافق العامة، بل هي وسيلة أيضا لتطوير الاستثمارات الداخلية والخارجية للدول، والمساهمة في تطوير الاقتصاد اقليميًا وعالميًا.

كما تكمن أهمية البحث من الناحية النظرية في إضافة هذا البحث إلى جانب الأبحاث السابقة لإثراء المكتبة القانونية.

من الناحية العملية التطبيقية: إن إبرام العقود الإدارية بطريقة إلكترونية أصبح ضرورة حتمية وعملية يجب اللجوء إليها توفيرًا للوقت والجهد وتسهيلًا لعملية الاتصال بين الإدارة وأكبر عدد من الراغبين في التعاقد معها، وخاصة في ظل انتشار الأوبئة المستجدة كفيروس كورونا الذى يستلزم ضرورة المحافظة على التباعد الاجتماعي.

---

https://mjle.jornals.ekb.eg/article_156134.html ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٨، ص ٢٣٤ . ٢٣٥ .

إشكالية البحث: تتمثل في التساؤل التالي:

هل استخدام التكنولوجيا في مجال إبرام العقود الإدارية أدى إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الراغبين في التعامل مع الجهات الحكومية أم لا ؟

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في تسليط الضوء على أساليب التعاقدات الحكومية الحديثة في كل من القانون المصري والنظام السعودي، للاستفادة من الدراسات المقارنة وأهميتها في تطوير القواعد القانونية الواردة في التشريعات للتقارب القانوني والثقافي.

كما يهدف البحث للوقوف على مدى تطور التشريع المصري والنظام السعودي في مجال إبرام العقود الإدارية إلكترونيًا.

الدراسات السابقة: هناك بعض الدراسات السابقة في الموضوع، منها:

الدراسة الأولى : بعنوان "أساليب التعاقد وفق نظام المنافسات و المشتريات الحكومية السعودي"[١]، تعرضت لأساليب إبرام العقود الإدارية وفقًا للنظام السعودي فقط ولم تتعرض للمقارنة بالقانون المصري.

---

(١) د / عبدالرحمن بن على الريس ، أساليب التعاقد وفق نظام المنافسات و المشتريات الحكومية السعودي ، مجلة جامعة القرآن الكريم و العلوم الإسلامية . السودان ، العدد ٥٦ ، ١٤٤٤ هـ – ٢٠٢٢ م ، ص ٣٩٩ . ٤٢٢ ، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١ ، http://search.mandumah.com/Record/1318969 .

الدراسة الثانية : بعنوان " أساليب إبرام العقود الإلكترونية . دراسة مقارنة " [١]، هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين القانون الفرنسي و القانون المصري و القانون الكويتي ، ولم تتعرض للمقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي .

الدراسة الثالثة: بعنوان "المزايدة العكسية الإلكترونية كأسلوب من أساليب التعاقد الإداري"[٢]، اقتصرت هذه الدراسة على أحد أساليب إبرام العقود الإدارية بالنظام السعودي وهو "المزايدة العكسية الإلكترونية" ولم تتعرض لباقي الأساليب، بجانب أنها لم تتعرض للمقارنة مع القانون المصري.

تقييم الدراسات السابقة

وقد تبين أن هذه الدراسات تعرضت لموضوع اساليب إبرام العقود الإدارية إما وفقًا للنظام السعودي فقط، أو للقانون المصري مقارنة بقوانين أخرى غير النظام السعودي،

---

(١) د / ماجد ملفى زايد الديحانى ، أساليب إبرام العقود الإلكترونية " دراسة مقارنة " ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق . جامعة المنوفية ، المجلد الرابع ، العدد ٥٧ ، مايو ٢٠٢٣ ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٣ ، https://search.mandumah.com/Record/1389349 .

(٢) د / بدر بن عبدالله بن محمد المطرودى ، المزايدة العكسية الإلكترونية كأسلوب من أساليب التعاقد الإدارية ، مجلة جامعة الملك سعود . كلية الحقوق و العلوم السياسية ، المجلد رقم ٣٤ ، العدد رقم ١ ، يناير ٢٠٢٢ ، ص ١٧٩ : ٢٠٧ ، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٩ ، http://search.mandumah.com/Record/1249000.

أو تعرضت لأسلوب وحيد بالنظام السعودي، فلا توجد دراسة بهذا الموضوع تعرضت للمقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي.

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث فقد يتطلب استخدام المنهج المقارن، القائم على اجراء المقارنة بين النصوص المنظمة لموضوع البحث في كل من القانون المصري والنظام السعودي.

– كما سوف يستخدم المنهج التحليلي القائم على تحليل النصوص القانونية واجبة التطبيق في موضوع البحث، وكذلك المنهج الوصفي القائم على تحديد مضمون النصوص القانونية المتصلة بموضوع البحث.

خطة البحث: سوف يتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث؛ يسبقها مطلب تمهيدي، وكل مبحث من مطلبين.

مطلب تمهيدي: ماهية العقد الإداري الإلكتروني

الفرع الأول: تعريف العقد الإداري الإلكتروني

الفرع الثاني: خصائص العقد الإداري الإلكتروني

المبحث الأول: مبادئ وإجراءات إبرام العقود الإدارية الإلكترونية

المطلب الأول: : مبادئ إبرام العقود الإدارية الإلكترونية

المطلب الثاني: : إجراءات إبرام العقود الإدارية الإلكترونية

المبحث الثاني: الأساليب التقليدية لإبرام العقود الإدارية الإلكترونية

المطلب الأول: المناقصة " المنافسة " والمزايدة

المطلب الثاني: الاتفاق المباشر والممارسة

المبحث الثالث: الأساليب الحديثة لإبرام العقود الإدارية الإلكترونية

المطلب الأول: المزايدة العكسية والمسابقة

المطلب الثاني: الاتفاقية الإطارية وتوطين الصناعة ونقل المعرفة

الخاتمة: ونعرض فيها أهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة.

مطلب تمهيدي

ماهية العقد الإداري الإلكتروني

تمهيد وتقسيم:

إن العقد الإداري يتميز بطبيعة خاصة تميزه عن العقد المدني ، لأنه ينعقد . في الغالب . بين شخص من أشخاص القانون العام وشخص من أشخاص القانون الخاص لتلبية احتياجات المرافق العامة بقصد تحقيق المصلحة العامة ، مما يستوجب تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة للمتعاقد مع الجهة الإدارية [١]. وسوف يتم دراسة هذا المطلب من خلال الفرعين التاليين.

الفرع الأول: تعريف العقد الإداري الإلكتروني

الفرع الثاني: خصائص العقد الإداري الإلكتروني

([١]) د / ماجد ملفى زايد الديحانى ، خصائص العقود الإدارية ، مجلة البحوث الفقهية و القانونية ، كلية الشريعة و القانون بدمنهور . جامعة الأزهر ، العدد الثاني و الأربعين ، ١٤٤٥ هـ – يوليو ٢٠٢٣ م ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٥، https://jlr.journals.ekb.eg/article_308027.html ، ص ١٧٢٢ .

الفرع الأول

تعريف العقد الإداري الإلكتروني

عرف القضاء الإداري المصري العقد الإداري بأنه " العقد الذى يبرمه شخص معنوي من أشخاص القانون العام بقصد إدارة أو تسيير مرفق عام ، و أن تظهر فيه نية الشخص المعنوي في الأخذ بأسلوب القانون العام بتضمينه شروط غير مألوفة في العقود المدنية " [١]، و قد عرفه ديوان المظالم بالمملكة بأنه " اتفاق تُبرمه إحدى الجهات الإدارية مع أحد الأفراد تتحدد فيه حقوق والتزامات كل من الطرفين وفقًا لأحكام النظام "[٢]. "ويمكن تعريف العقد الإلكتروني . أو العقد المبرم إلكترونيًا . بأنه العقد الذي يتم إبرامه من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية. وفيه يتم التعاقد عن بعد Remote Contrat دون تواجد مادي متزامن لطرفي العقد. وذلك من خلال الإنترنت . وهذا هو الغالب الآن . أو من خلال أي وسيلة اتصال إلكترونية أخرى كالفاكس أو التلكس أو التلغراف. و لا تؤثر طريقة الإبرام الإلكترونية في مضمون العقد الإداري و شروطه التي تميزه عن العقد العادي أو المدني ، من حيث وجود الإدارة كطرف فيه و

---

(١) حكم إدارية عليا ، الطعن رقم ٣١٢٨ لسنة ٣٥ قضائية عليا ، جلسة ١٩٩٥/١/١٤ ، مجموعة المبادئ في العقود الإدارية ، إصدارات المكتب الفني لمجلس الدولة ، ص ٩٨.

(٢) حكم إدارية رقم١٠٩٩٩ لعام ١٤٣٧هـ، استئناف ادارية رقم٣٠١٨ لعام١٤٣٩هـ، جلسة١٤٤٢/٦/٢٨هـ، مجموعة الأحكام الإدارية لعام١٤٤٢هـ، المجلد الرابع، ديوان المظالم، الرياض،١٤٤٢هـ، بوابة ديوان المظالم https://www.bog.gov.sa/.

تصرفها من خلاله بوصفها سلطة إدارية "[١]. وقد تعددت التعريفات الفقهية التي تناولت تعريف العقد الإداري الإلكتروني وسوف نستعرض أهم هذه التعريفات.

١- " عقد يبرمه أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو من في حكمها بواسطة الوسائل الإلكترونية الحديثة بقصد تسيير و تنظيم مرفق عام و باستخدام وسائل القانون العام "[٢].

٢- " التقاء إرادتين أحدهما شخصية اعتبارية عامة ، أي عقد أو خدمات أو سلع تتعلق بنشاط المرفق العام بإحدى الوسائل الإلكترونية عبر شبكة الاتصالات كليًا او جزئيًا أو بموافقة طرفي العقد لإحداث أثر قانوني للعقد و يخضع لأحكام القانون العام أو التعليمات و الأنظمة الصادرة عنه"[٣].

([١]) د / ماجد راغب الحلو ، العقود الإدارية ، دار الجامعة الجديدة . الإسكندرية ، ٢٠٢٠ ، ص ١٥٤ ، وأيضًا هو : " العقد الذى يتلاقى فيه الإيجاب بالقبول عبر شبكة اتصالات دولية باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات ، و بقصد انشاء التزامات تعاقدية " ، د / خالد ممدوح إبراهيم ، إبرام العقد الإلكتروني " دارسة مقارنة " ، دار الفكر الجامعي . الإسكندرية، دون طبعة ، ٢٠١١ ، ص ٧٤ .

([٢]) د / شادي محمد عرفة حجازي ، الإثبات بالوسائل الإلكترونية في العقود الإدارية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨.

([٣]) شيماء سعدون عزيز الصجرى ، أثر الإدارة العامة الإلكترونية على العقد الإدارية، مجلة روح القوانين ، كلية الحقوق . جامعة طنطا ، عدد خاص . المؤتمر العلمي الدولي الثامن . التكنولوجيا و القانون ، المجلد رقم ٣٥ ، العدد ١٠٢ ، مايو ٢٠٢٣، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٣، https://journals.ekb.eg/article_331781.html ، ص ٧٥.٧٦.

٣- " هو كل رابطة تعاقدية تبرم و تنفذ كليًا أو جزئيًا بأي وسيلة الكترونية ، و يكون أحد الأشخاص المنصوص عليهم في ظل التشريع و التنظيم المعمول بهما، طرفًا فيها أصالة عن نفسه أو بموجب وكالة ، يهدف من خلالها إلى ممارسة نشاط إيجابي تحقيقًا للمصلحة العامة و إشباع حاجيات الجمهور ، متبنيًا وسائل القانون الإداري من خلال تضمين هذه الرابطة شروطًا أو بنودًا استثنائية غير مألوفة لدى روابط القانون الخاص " (١).

٤- " هو عقد يتم إبرامه أو تنفيذه من خلال وسيط إلكتروني و يكون أحد أطرافه شخص من أشخاص القانون العام وفقًا للأشكال و الإجراءات المتفق عليها " (٢).

وبذلك فإنه يمكن تعريف العقد الإداري الإلكتروني بأنه العقد الذي يتم إبرامه أو تنفيذه كليًا أو جزئيًا عبر وسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة، ويكون أحد أطرافه شخص من الأشخاص الاعتبارية العامة، ويستخدم وسائل القانون العام لتحقيق منفعة عامة.

---

(١) بن عمر محمد ، أثر الحكومة الإلكترونية على العقود الإدارية " دراسة مقارنة "، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية . جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر ، المجلد رقم ٧ ، أبريل ٢٠٢٢، ص٥٥٠، تم الاطلاع على الموقع الإلكترونى بتاريخ ، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/185406 ، ٢٠٢٤/٩/5.

(٢) عبدالله خليل إبراهيم عبدالله الكندارى ، أساليب إبرام العقد الإدارى الإلكترونى ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق . جامعة طنطا، ٢٠١٧ ، ص ٦٨ .

الفرع الثاني

خصائص العقد الإداري الإلكتروني

إن العقد الإداري يتميز بمجموعة من الخصائص أو العناصر التي تميزه عن العقد المدني ، فيكمن تميز العقد الإداري في الشروط غير المألوفة التي تعطى الإدارة الحق في فرض الجزاءات أو الغرامات أو إنهاء العقد لتحقيق الصالح العام [١]، كما يتميز العقد الإداري الإلكتروني بطبيعة خاصة لتمتعه بخصائص العقد الإداري من جهة و خصائص العقد الإلكتروني من جهة أخرى ، و قد تبين من خلال التعريفات السابقة أن العقد الإداري الإلكتروني يتميز بالخصائص التالية :

١- عقد يتم إبرامه أو تنفيذه عن بعد من خلال وسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة: .

فلا يشترط أن يتم إبرامه و تنفيذه كليًا من خلال هذه الوسائل ، بل يكفى أن تتم بعض إجراءات العقد من خلالها ، وتعد هذه الخاصية أهم ما يميز العقد الإداري الإلكتروني عن باقي العقود الإدارية الأخرى؛ فهما لا يختلفان من حيث الموضوع أو الأطراف بل

---

(١) د / عبدالرحمن بن على الريس ، صياغة العقد و تنفيذه في نظام المنافسات و المشتريات الحكومية السعودي ، مجلة قضاء ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . الجمعية العلمية القضائية السعودية ، ٢٠٢٢ ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٩ ، http://search.mandumah.com/Record/1325893 ، ص ٥٠٢ .

٦- أساليب إبرام العقود الإدارية الإلكترونية

من حيث أسلوب الإبرام و طريقة الوفاء و وسائل الإثبات ، فيمكن استعمال وسائل الدفع الإلكترونية كالنقود الإلكترونية و البطاقات البنكية للوفاء بالثمن، كما يمكن إثبات العقد عن طريق المحررات الإلكترونية [١].

و يتم إبرامه باستخدام وسيلة إلكترونية عن بعد دون حضور مادى لطرفي العقد [٢]، فهو عقد مبرم بين غائبين من حيث المكان و حاضرين من حيث الزمان، كما أنه قد يتم تنفيذه باستخدام وسائل إلكترونية كتسليم برامج الكمبيوتر ونتائج الأبحاث العلمية [٣]، وبذلك فإن العقد الإداري الإلكتروني ليس إلا عقد من العقود الإدارية المألوفة فيجب صدور إيجاب بات وقبول واضح لإبرام العقد كما في العقود التقليدية، مع اختلاف وسيلة التعاقد، فالعقود التقليدية تبرم وفقًا للإجراءات العادية التي تعتمد على

---

(١) د / ماجد ملفى زايد الديحانى ، أساليب إبرام العقود الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ . عبدالله خليل إبراهيم عبدالله الكندارى ، أساليب إبرام العقد الإدارية الإلكتروني ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٢) إن التعاقد بالوسائل الإلكترونية هو تعاقد بين غائبين لا يجمعهما مكان واحد ؛ و لذا فإن مجلس العقد هنا حكميًا و ليس حقيقًا، للمزيد من التفاصيل يراجع: د / شجاع بن غازي العتيبي وأخرون، العقد الإلكترونى"حقيقة و حكم"، مرجع سابق، ص ١٦٦٢. وللمزيد من التفاصيل حول مجلس العقد الحكمي في حال التعاقد عن طريق شبكة الإنترنت يراجع: د/جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مجلس العقد في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الجامعة الجديدة . الإسكندرية ، ٢٠٠١، ص ٢٩٥: ٢٩٩.

(٣) عبدالله خليل إبراهيم عبدالله الكندارى ، أساليب إبرام العقد الإدارية الإلكتروني ، مرجع سابق ، ص ٦٩ . ٧٠ .

الكتابة الورقية، بينما العقود الإلكترونية تبرم بالوسائل الإلكترونية عن بعد دون تبادل مادى للأوراق[١].

٢- أن يكون أحد أطراف العقد شخصًا من أشخاص القانون العام: .

العقد الإداري الإلكتروني هو عقد من عقود الإدارة التي يستلزم أن يكون أحد طرفيها شخصًا من أشخاص القانون العام ؛ سواء تعلق الأمر بالدولة أو بأحد الأشخاص الاعتبارية العامة ، أما الطرف الآخر في العقد فيمكن أن يكون شخصًا من أشخاص القانون العام ، أو شخصًا من أشخاص القانون الخاص و ذلك هو الغالب في العقود الإدارية [٢].

و قد حدد المشرع المصري أشخاص القانون العام فنص على أن " يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ، و تسرى أحكامه على الجهات التي تضمنها الموازنة العامة للدولة ، و وحدات الجهاز الإداري من وزارت و مصالح و أجهزة لها موازنات خاصة، و وحدات الإدارة المحلية و الهيئات العامة

(١) د / ماجد ملفى زايد الديحانى ، أساليب إبرام العقود الإلكترونية ، مرجع سابق ،ص ٣١٣. مها حمد العصيمي، العقود الإدارية في ظل الحكومة الإلكترونية " دراسة مقارنة " ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق . جامعة القاهرة ، ٢٠١٦ م ، ص ١٢١.

(٢) د / ماجد راغب الحلو ، القانون الإدارية ، دار المطبوعات الجامعية . الإسكندرية ، دون طبعة ، ١٩٩٨ ، ص ٥٧٥ : ٥٧٧.

الخدمية و الاقتصادية ... "[١]. و كذلك حدد المنظم السعودي هذه الجهات فنص على أن " الجهات الحكومية : الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمصالح والمؤسسات العامة والأجهزة ذات الشخصية العامة المستقلة "[٢].

٣- استخدام الإدارة في العقد لأساليب القانون العام: .

تعد هذه الخاصية أبرز ما يميز نظام العقود الإدارية عن العقود المدنية ، و يستدل على توافر هذا الشرط في العقد الإداري إذا تضمن شروطًا استثنائية غير مألوفة في العقود المدنية ، و ذلك بأن تشترط الإدارة لنفسها التمتع ببعض الامتيازات التي تمس مبدأ المساواة بين المتعاقدين بما يدل على رغبة الإدارة في التعامل بوصفها سلطة عامة ، و من أمثلة ذلك أن تحتفظ الإدارة بالحق في تعديل العقد أو الغائه بمحض

([١]) قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، الجريدة الرسمية ، العدد ٣٩ مكرر (د) ، ٢٣المحرم ١٤٤٠ هـ الموافق ٣ أكتوبر سنة ٢٠١٨، المادة الأولى .

([٢]) نظام المنافسات و المشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ ، مرسوم ملكي رقم م / ١٢٨ ، بتاريخ ١٤٤٠/١١/١٣ هـ ، صحيفة أم القرى ، العدد رقم ٤٧٩٠، بتاريخ ١٤٤٠/١٢/١ هـ ، المادة الأولى .

ونظام المنافسات والمشتريات الحكومية في السعودية هو مجموعة القواعد القانونية المنظمة للإجراءات الخاصة بالمنافسات والمشتريات الحكومية والمشروعات المرتبطة بها في المملكة، ويهدف إلى ضمان الشفافية في ترسية المناقصات الحكومية وضمان النزاهة وتحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص فيها، ومنع تأثير المصالح الشخصية فيها حماية للمال العام.

إرادتها في أي وقت دون سابق إنذار، وكذلك حق الإدارة في إعطاء الأوامر والتعليمات للمتعاقد معها و حق توقيع الجزاءات عليه [١].

٤- تعلق العقد الإداري بنشاط مرفق عام لتحقيق منفعة عامة: .

إن صلة العقد الإداري الإلكتروني بنشاط المرفق العام من أهم ما يلزم لإلحاق الصفة الإدارية بالعقد ؛ و بالتالي خضوعه للقواعد الخاصة بالعقود الإدارية ، حيث إن مبادئ إدارة المرافق العامة تقتضى تسييرها بانتظام و اطراد دون توقف لتحقيق منفعة عامة للمجتمع و ذلك يبرر ما يحتويه نظام العقود الإدارية من خروج على الشروط المألوفة في عقود القانون الخاص [٢].

(١) د/ماجد راغب الحلو، القانون الإدارية، مرجع سابق، ص ٥٧٧ . د/ سامي جمال الدين، أصول القانون الإدارية، ص ٧٣٤.

(٢) د/ سامى جمال الدين ، أصول القانون الإدارية ، مرجع سابق ، ص ٧٣٣ .

المبحث الأول

مبادئ وإجراءات إبرام العقود الإدارية الإلكترونية

تمهيد وتقسيم:

يخضع العقد الإداري الإلكتروني في كافة مراحله إلى مجموعة من الإجراءات، التي تتطلب ضرورة التقيد بعدة مبادئ أساسية نص عليها المشرع المصري[١]، وكذلك المنظم السعودي[٢]، بل جعلا منها هدفًا لتطبيق أحكامهما ، و تتمثل هذه المبادئ في ثلاثة مبادئ أساسية هي : حرية الدخول في المنافسة، والمساواة وتكافؤ الفرص ، والسرية والشفافية .

- فالجهات الإدارية يجب عليها أن تتعاقد مع من تتوافر فيهم الكفاءة الفنية والمالية والاستعداد لتقديم أفضل خدمة أو مُنَتج بأقل تكلفة لضمان فاعلية هذه المبادئ وحماية للمصالح العامة؛ وذلك من خلال الإعلان عن التعاقد

---

(١) " يهدف تطبيق أحكام هذا القانون إلى ١- ... ٢- ...

٣- تعزيز مبادئ الحوكمة ، وتطبيق معايير العلانية والشفافية والنزاهة وحرية المنافسة والمساواة وتكافؤ الفرص ، وتجنب تعارض المصالح " ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م ، المادة الثانية .

" تخضع طرق التعاقد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون لمبادئ الشفافية وحرية المنافسة والمساواة وتكافؤ الفرص"، المادة السادسة.

(٢) " يهدف النظام إلى : ١- ... ٢- ...

٣- تعزيز النزاهة والمنافسة، وتحقيق المساواة، وتوفير معاملة عادلة للمتنافسين، تحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص.

٤- ضمان الشفافية فى جميع إجراءات الأعمال والمشتريات " ، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ ، المادة الثانية .

لإيصال موضوعه إلى كل من يجد في نفسه القدرة على الدخول في المنافسة، وبذلك فإن الإعلان يحقق المنافسة الحرة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المتنافسين تحقيقًا للمصلحة العامة، كما أنه يُمكّن الجهات الرقابية من متابعة مدى التزام الجهات الإدارية باحترام الشروط المحددة سلفًا بالإعلان [١]. وبناءً عليه فسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول عن مبادئ إبرام العقد الإداري إلكترونيًا، الثاني عن إجراءات إبرام العقد الإداري إلكترونيًا وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

مبادئ إبرام العقد الإداري إلكترونيًا

أولًا: مبدأ حرية الدخول في المنافسة:

يقصد بمبدأ حرية الدخول في المنافسة إتاحة الفرصة لكل من تتوافر فيه الشروط لكى يتقدم بعطائه ما لم يثبت للإدارة عدم جدية البعض أو عدم قدرتهم فنيًا أو ماليًا [٢]. ولقد أدى التطور التكنولوجي إلى تأكيد هذا المبدأ ؛ نظرًا لأن الإعلان على شبكة الإنترنت يعطى فرصة لجميع المؤسسات للاشتراك في العملية التي تتقدم بها الإدارة ، فيفتح مجالًا جديدًا لحرية المنافسة ويعطى الإدارة فرصًا أكبر للحصول على أفضل العروض ، حيث إن من خصائص العقد الإلكتروني أنه يتم إبرامه عن طريق الوسائط

(١) د/منى رمضان محمد بطيخ، الفلسفة التشريعية الحديثة لضوابط وضمانات إبرام العقود الإدارية، مرجع سابق، ص١١٤.١١٥.

(٢) د/ سامى جمال الدين ، أصول القانون الإدارية ، مرجع سابق ، ص٧٤٣ .

الإلكترونية التي تتصف بالبعد الدولي، مما ينتج عنه أن حرية المنافسة تكون أكبر و تُتِيح للإدارة فرصة أكبر في اختيار أفضل العروض فنيًا وماليًا [١].

ولا يعنى مبدأ حرية الدخول في المنافسة انعدام سلطة الإدارة في تقدير صلاحية المتقدمين وكفاءاتهم في ضوء مقتضيات المصلحة العامة ، فالإدارة تتمتع بسلطة تقديرية في استبعاد غير الأكفاء وغير الصالحين للتعاقد ومن تقتضى المصلحة العامة استبعادهم ، و لها استعمال هذا الحق في كافة مراحل التعاقد ، فهذا المبدأ مكفول لكل صاحب عطاء تتوافر فيه الشروط المعلن عنها ما لم يتم إقصاؤه ، بموجب نص قانوني أو لائحى ، أو بمقتضى حكم قضائي نهائي [٢].

ثانيا: مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص:

يقصد بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ضرورة احترام شروط ومواعيد المناقصة أو الممارسة بالنسبة لكافة المتقدمين دون تفرقة أو تمييز لأحدهم بإعفائه من إحدى هذه الشروط أو المواعيد ، فالمساواة بين مقدمي العطاءات تكون بتطبيق كافة الإجراءات

---

(١) يراجع في ذلك كلًا من : رحيمه الصغير ساعد نمديلى ، العقد الإدارية بالوسائل الإلكترونية " دراسة تحليله مقارنة " ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق . جامعة الإسكندرية ، عام ٢٠٠٥ . ٢٠٠٦ ، ص ٢٤. رائد عبد الحميد محمد الكبيسي، النظام القانوني للعقد الإداري الإلكتروني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م ، ص٤٤.

(٢) يراجع في ذلك كلًا من : د/ محمد فؤاد عبد الباسط، القانون الإداري، دار الهدى للمطبوعات . الإسكندرية، ص٥١٢-٥١٣ . رائد عبد الحميد الكبيسي، النظام القانوني للعقد الإداري الإلكتروني، مرجع سابق، ص٣٩.

عليهم جميعًا ، فلا يقبل عطاء أي شخص لم يلتزم بهذه الشروط أو المواعيد ، كما لا يجوز للإدارة كقاعدة عامة أن تتفاوض مع أحد المتقدمين في شأن تعديل عطاءه، خارج الاستثناءات التي يقرها المشرع على هذه القاعدة [١].

و إن استخدام الوسائل الإلكترونية في إبرام العقد الإداري يؤدى إلى ضمان تحقيق مبدأ المساواة ؛ من خلال وصول الدعوة للتعاقد لأكبر عدد من المتنافسين ، و توفير فرص أكبر لمشاركة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يعود بالنفع على جهة الإدارة و يحقق الصالح العام [٢].

ولقد حرص المشرع المصري على النص على هذا المبدأ في قانون تنظيم التعاقدات ، بأن جعل من أهداف تطبيق أحكام هذا القانون المساواة وتكافؤ الفرص وأخضع طرق التعاقد والإجراءات المنصوص عليها في القانون لهذا المبدأ [٣]، وكذلك أكد المنظم السعودي على هذا المبدأ ففي نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ، بأن جعل من

---

(١) يراجع في ذلك كلًا من : د/ محمد فؤاد عبد الباسط ، القانون الإداري ، مرجع سابق ، ص٥١٥-٥١٦ . د/ سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، مرجع سابق، ص٧٤٣. رائد عبد الحميد الكبيسي، النظام القانوني للعقد الإداري الإلكتروني، مرجع سابق، ص٤٤.

(٢) دانة عبدالله السويدي ، الإشكاليات القانونية للعقد الإداري الإلكتروني في القانون القطري " دراسة مقارنة " ، رسالة ماجستير، كلية القانون . جامعة قطر ، ١٤٤٤ هـ . ٢٠٢٣ م ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٣، ص ٢٩ ، https://qspace.qu.edu.qa/handle/10576/48856 .

(٣) يراجع في ذلك نص المادة الثانية والسادسة ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م .

أهداف تطبيق أحكام هذا النظام تحقيق المساواة وتوفير معاملة عادلة للمتنافسين ، تحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص[١]، ولم يكتفِ المنظم السعودي بذلك بل ذهب إلى أبعد من ذلك بأن ألزم الأجهزة الحكومية ففي حال عزمها على إبرام عقد إداري بإجراءات محددة تتمثل ففي أسلوبين هما المنافسة العامة[٢] والمزايدة العامة[٣]، و هما الأصل ففي جميع تعاقدات الإدارة، ولا يخل بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص إصدار المنظم السعودي استثناءً عليه بأن أعطى الأولوية والأفضلية في التعامل للمنتجات ذات المنشأ الوطني وذلك للصالح العام وإعلاء لقيمة المواطنة[٤].

وبذلك فإن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص يعد من أهم المبادئ التي يجب مراعاتها عند إبرام العقود الإدارية الإلكترونية، فهو مبدأ مكمل لمبدأ حرية الدخول في المنافسة من ناحية، ومن المبادئ المؤدية إلى تحقيق العدالة بين المتنافسين من ناحية أخرى، أضف إلى ذلك أن عدم الالتزام به يعد مخالفة دستورية تستوجب إلغاء القرار المخالف له.

(١) يراجع في ذلك نص المادة الثانية ، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ .

(٢) يراجع في ذلك نص المادة الثامنة والعشرون ، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ .

(٣) يراجع في ذلك نص المادة رقم ٨٠ ، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ .

(٤) يراجع في ذلك نص المادة الخامسة ، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ .

ثالثًا: مبدأ السرية والشفافية:

يتحقق هذا المبدأ بوضع جميع العطاءات في ظروف مغلقة ، بحيث لا تعلم الإدارة والمتقدمين بعطاءاتهم بمضمون العطاءات الأخرى قبل فض هذه المظاريف [١]، و تحقيقًا لهذا المبدأ في إجراءات إبرام العقود الإدارية الإلكترونية، فإن السلطات المتعاقدة يجب عليها توفير الحماية للمعلومات والبيانات [٢]، وبذلك فإنه يجب على الجهة الإدارية أن تراعى بإجراءاتها تجنب إفشاء محتويات العطاءات للمنافسين أو لأى شخص غير مسموح له بالاطلاع على هذه المعلومات [٣].

ولأهمية هذا المبدأ قد حرص المشرع المصري على النص عليه في قانون تنظيم التعاقدات ، بأن جعل من أهداف تطبيق أحكام هذا القانون تطبيق معايير العلانية والشفافية ، وأخضع طرق التعاقد في هذا القانون لمبدأ الشفافية [٤]، وكذلك أكد المنظم

---

(١) د/ سامى جمال الدين ، أصول القانون الإداري ، مرجع سابق ، ص٧٤٣ .

(٢) رحيمه الصغير ساعد نمديلى ، العقد الإداري بالوسائل الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص٢٥. رائد عبد الحميد الكبيسي، النظام القانوني للعقد الإداري الإلكتروني ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٣) للمزيد من التفاصيل يراجع : أحكام الأونسيترال التشريعية النموذجية بشأن الشراكات بين القطاعين العام و الخاص ، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، الدورة الثانية و الخمسين ، ٨ : ١٩ يوليو ٢٠١٩ ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٧ ، https://uncitral.un.org/sites، الحكم النموذجي رقم ٢٩ .

(٤) يراجع في ذلك نص المادة الثانية والسادسة ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م .

السعودي على هذا المبدأ في نظام المنافسات والمشتريات، بأن جعل من أهداف تطبيق هذا النظام ضمان الشفافية في جميع إجراءات الأعمال والمشتريات[١].

وقد تبين مما سبق أنه يجب مراعاة مبادئ إبرام العقود الإدارية في جميع مراحل إبرام العقد الإداري إلكترونيًا وسوف يتم تناولها من خلال المطلب الثاني.

المطلب الثاني

إجراءات إبرام العقد الإداري إلكترونيًا

أولًا: طرح العطاءات إلكترونيًا

إن الإعلان عن العطاءات إلكترونيًا يكون باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة، لإبلاغ المهتمين برغبة الإدارة في التعاقد، و لكي يتحقق هذا الإعلان بشكل سليم يجب أن يتضمن المعلومات الكافية عن العطاء و موضوعه و آخر موعد لتقديم العروض و كيفية تقديمها.

و قد نصت المواثيق الدولية على أن الجهات الإدارية لها استخدام الوسائل الإلكترونية في كل مراحل التعاقد الإداري ، بداية من الإعلان و تقديم العطاء إلى نهاية عملية

(١) يراجع في ذلك نص المادة الثانية ، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ .

التعاقد [١]، و لكى تتحقق أهداف قانون الأونسيترال النموذجي على أفضل وجه يجب على الجهات الإدارية الالتزام بالنشر الإلكتروني عن فرص التعاقد الإداري من الإعلان و حتى الإرساء [٢].

وقد ألزم المشرع المصري الجهات الإدارية بالنشر على بوابة التعاقدات العامة [٣]، من خلال إدارة التعاقدات بها عن العملية " العمليات " التي تمت الموافقة عليها من قبل السلطة المختصة والإعلان عنها أو الدعوى إليها على أن يتضمن الإعلان أو الدعوى اسم الجهة الإدارية ، وعنوان إدارة التعاقدات بها و وسائل التواصل معها،

---

(١) "و تستخدم الجهات المشترية الوسائل الإلكترونية للاتصال بالموردين والجمهور والهيئات العمومية الأخرى، و في العمليات الإدارية الداخلية الحكومية . ويمكن استخدام هذه الوسائل في كل مراحل عملية الاشتراء، أي في التخطيط وفي عملية الاشتراء ذاتها من خلال الإعلان ونقل الوثائق والمعلومات كالمواصفات والدعوة إلى تقديم عروض، وعملية تقديم العروض ذاتها. وتستخدم الوسائل الإلكترونية أيضًا في التجهيز النهائي للعقود، من مرحلة تقديم الطلبيات إلى الفاتورة و السداد"، قرار لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الدورة السابعة والثلاثون، ١٤يونيه:٢يوليو٢٠٠٤، الأعمال الممكنة مستقبلًا في مجال الاشتراء العمومي، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٦، https://undocs.org/ar/A/CN.9/553، الفقرة ١٣ .

(٢) للمزيد من التفاصيل يراجع في ذلك ، المرجع السابق ، الفقرات من ١٧ : ٢٠ ، و الفقرات من ٢٤ : ٢٩ .

(٣) " **بوابة التعاقدات العامة** : الموقع الإلكتروني المخصص على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) للنشر عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالتعاقدات العامة التي تجريها الجهات الإدارية الخاضعة لأحكام هذا القانون ، و الإجراءات المتعلقة بها في الحدود المنصوص عليها به و اللائحة التنفيذية "، المادة الأولى ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م .

وموجز لموضوع التعاقد، ومبلغ التأمين المؤقت ونسبة التأمين النهائي[١]، فيجب النشر على بوابة التعاقدات العامة عن العمليات التي يتم طرحها بجميع طرق التعاقد المنصوص عليها بالقانون فيما عدا العمليات التي تتطلب عدم النشر عنها لاعتبارات الأمن القومي ، بالإضافة للإعلان بإحدى الصحف اليومية واسعة الانتشار أو الصحف الدولية أو توجيه الدعوى للمتنافسين على حسب موضوع الطرح [٢]، كما ألزم المنظم السعودي الجهات الإدارية بطرح إجراءات المنافسات والمشتريات الحكومية على البوابة [٣]، ما لم يتعذر ذلك لأسباب فنية أو أسباب تتعلق بالأمن

---

(١) اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، قرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢١٠٩ ، الوقائع المصرية ، العدد ٢٤٤ تابع (ب) ، ٣ ربيع الأول ١٤٤١ هـ الموافق ٣١ أكتوبر سنة ٢٠١٩ ، المادة رقم ٣٧ .

(٢) " و في حالة التعاقد عن طريق المناقصة العامة أو الممارسة العامة الداخلية أو المزايدة العلنية العامة أو المزايدة بالمظاريف المغلقة ، فيجب الإعلان مرة واحدة بإحدى الصحف اليومية واسعة الانتشار ، و يكون الإعلان عن المناقصة العامة و الممارسة العامة الخارجية مرة واحدة بإحدى الصحف اليومية واسعة الانتشار ، وبإحدى الصحف الدولية و بالإعلام عنها من خلال السفارات و القنصليات . و في حالة التعاقد عن طريق المناقصة المحدودة أو المناقصة المحلية أو الممارسة المحدودة أو المزايدة المحدودة أو المزايدة المحلية، فيجب توجيه الدعوى لأكبر عدد ممكن من المسجلين المتخصصين أو المؤهلين المشتغلين بالنشاط موضوع الطرح "، يراجع في ذلك نص المادة رقم ٢٠ ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م .

(٣) " **البوابة** : بوابة إلكترونية موحدة للمشتريات الحكومية خاضعة لإشراف الوزارة "، المادة الأولى ، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ .

الوطني[١]، وتتضمن هذه الإجراءات الإعلان عن جميع المنافسات و المشتريات الحكومية [٢].

ومن الجدير بالذكر أن الإعلان عن رغبة الإدارة في التعاقد لا يعد إيجابًا بل دعوة للتعاقد من قبل الجهة الإدارية ، و إن الإيجاب المعول عليه لإبرام العقد هو تقديم العطاء [٣]، و ذلك ما قضت به المحكمة الإدارية العليا في مصر حيث قضت بأنه " الإعلان عن مناقصة أو مزايدة أو ممارسة لتوريد أو لبيع بعض الأصناف عن طريق التقدم بعطاء ليس إلا دعوة للتعاقد ، التقدم بالعطاء هو الإيجاب الذى ينبغي أن يلتقى عنده قبول الإدارة لينعقد العقد " [٤].

---

(١) يراجع في ذلك نص المادة رقم ١٦، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ .

(٢) اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات و المشتريات الحكومية المعدلة لعام ١٤٤١ هـ ، قرار وزير المالية رقم ٣٤٧٩ بتاريخ ١٤٤١/٨/١١هـ، صحيفة أم القرى ، العدد رقم ٤٨٢٦ ، بتاريخ ١٤٤١/٨/١٧هـ ، ثانيا من المادة الثامنة .

(٣) د / رمضان محمد بطيخ ، التزامات ما قبل التعاقد في مجال العقود الإدارية ، ندوة إدارة العقود و الاتفاقيات و ورشة عمل إدارة المفاوضات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مارس ٢٠٠٥ ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، http://search.mandumah.com/Record/120373 ، ص ٢٣ . شيماء سعدون عزيز الصجرى ، أثر الإدارة العامة الإلكترونية على العقد الإداري ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

(٤) الطعن رقم ٨٣١٢ ، لسنة ٤٤ قضائية ، المحكمة الإدارية العليا ، جلسة ٢٠٠١/٤/٢٤ ، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا لسنة ٤٦عليا ، الجزء الثاني ، إصدارات المكتب الفني لمجلس الدولة ، ص ١٥١٥ .

ويجب على الإدارة أن تتأكد من أن مقدم العطاء يمتلك القدرات الفنية بجانب الإمكانيات المالية لأداء العمل المطلوب[١]، حتى لا تتعاقد الإدارة مع شخص غير مؤهل ويضيع الوقت والجهد باستلام عطاءات لا جدوى منها؛ فبعد الانتهاء من إجراءات الإعلان قد يلزم صاحب العطاء بتقديم نماذج من الأعمال المماثلة لإثبات كفاءته الفنية ، حتى لا يتم التعاقد مع بعض المغامرين ويؤدى للإضرار بالمصالح العامة[٢].

ثانيًا: تقديم العطاءات إلكترونيًا

إن تقديم العطاءات إلكترونيًا يتماشى مع مبدأ حرية المنافسة بين جميع المرشحين ، فيحق لكل من تتوافر فيه الشروط القانونية اللازمة للتعاقد أن يتقدم لجهة الإدارة بالبيانات الفنية و المالية للعطاء [٣]، و بذلك فإنه يجوز تقديم العطاءات إلكترونيًا، فيمكن لمقدمي العطاءات إرسال المعلومات والبيانات إلى لجنة العطاءات عن طريق الوسائل الإلكترونية، ويجب الحفاظ على سرية البيانات المقدمة حتى الوقت المحدد

(١) يراجع في ذلك نص المادة رقم ٣٢ ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م .

(٢) دانة عبدالله السويدي ، الإشكاليات القانونية للعقد الإداري الإلكتروني في القانون القطري ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٣) للمزيد من التفاصيل يراجع : د / ماجد ملفى زايد الديحانى ، أساليب إبرام العقود الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٤ .

للدخول على الموقع الإلكتروني الموجود عليه هذه البيانات بمشاركة كافة أعضاء لجنة العطاءات للبت فيها، وذلك لتفعيل مبادئ إبرام العقد الإداري بتحقيق السرية والشفافية وضمان المساواة وعدم التمييز بين مقدمي العطاءات تحقيقًا للصالح العام [١].

وتعد هذه المرحلة أكثر المراحل دقة لأنها يجب أن تحاط بالسرية حتى لا تفقد الحكمة من إجرائها، ويجب على مقدم العطاء الالتزام بتقديمه على النموذج المعد مسبقًا من قبل الإدارة، كما يجب عليه إرفاق المستندات المطلوبة مثل البطاقة الضريبة وشهادة القيد بالسجل التجاري والرقم التأمينى [٢]، كما يجب أن يستوفى مقدم العطاء المعايير اللازمة للتعاقد، فيجب أن يتوافر لديه الكفاءة المهنية والقدرات المالية والإدارية اللازمة لتنفيذ المشروع، والأهلية القانونية اللازمة لإبرام التعاقد[٣].

و لضمان جدية مقدم العطاء يجب عليه دفع مبلغ تأمين مؤقت للجهة المتعاقد معها تحدده القوانين والأنظمة ، و يتم استبعاد مقدم العطاء إذا لم يلتزم بدفع مبلغ التأمين

([١]) شيماء سعدون عزيز الصجرى ، أثر الإدارة العامة الإلكترونية على العقد الإداري ، مرجع سابق ، ص ٨٦ . ٨٧ .

([٢]) للمزيد من التفاصيل يراجع : محمد هشام غيدان اللهيبي ، الإجراءات الشكلية في إبرام العقد الإداري الإلكتروني ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق . جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٦ ، ص ٥٠ . ٥١.

([٣]) للمزيد من التفاصيل حول هذه المعايير يراجع : أحكام الأونسيترال التشريعية النموذجية بشأن الشراكات بين القطاعين العام و الخاص ، مرجع سابق ، الحكم النموذجي رقم ١٠.

[١]، و يرد مبلغ التأمين إلى أصحاب العطاءات غير المقبولة بمجرد انتهاء المدة المحددة لسريان العطاء دون طلب منهم [٢].

فيجب على السلطة المختصة طبقًا للقانون المصري تحديد مبلغ التأمين المؤقت ضمن شروط الطرح، ويجب تقدير هذا المبلغ دون مبالغة وبما لا يجاوز النسب المنصوص عليها قانونًا من القيمة التقديرية للعملية وفقًا لنوعها[٣]، ويجب عدم المبالغة في تحديد مبلغ التأمين المؤقت لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من المشتغلين بالنشاط من المشاركة في العملية محل الطرح [٤]، أما النظام السعودي فقد نص على أن النسبة تتراوح بين ١% : ٢% من قيمة العرض و يستبعد العرض الذى لم يقدم ضمانًا [٥].

([١]) دانة عبدالله السويدي ، الإشكاليات القانونية للعقد الإداري الإلكتروني في القانون القطري ، مرجع سابق ، ص ٣٢ . ٣٣ . يراجع في ذلك نص المادة رقم ٢٢ ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م

([٢]) د / رمضان محمد بطيخ ، التزامات ما قبل التعاقد في مجال العقود الإدارية ، مرجع سابق ، ص ١٥ . و ذلك ما نص عليه المشرع المصري بالمادة رقم ٢٢ ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م

([٣]) يراجع في ذلك نص المادة رقم ١٦ ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م .

([٤]) يراجع في ذلك نص المادة رقم ٣٠، اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢لسنة ٢٠١٨م.

([٥]) يراجع في ذلك نص المادة ٤١ ، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ ، و لا يشترط تقديم ضمان ابتدائي في حالة الشراء المباشر و تعاقد الجهات الحكومية مع بعضها و مع

كما يجب على صاحب العطاء الفائز طبقًا للقانون المصري أن يؤدى التأمين النهائي بالنسب و خلال المدد المحددة قانونًا وفقًا لنوع العملية المتفق عليها [١]، و في حالة عدم السداد خلال المدة المحددة يجوز للجهة الإدارية إلغاء العقد أو تنفيذه بواسطة أحد مقدمي العطاءات التالية [٢]، أما النظام السعودي فقد نص على نسبة محددة للضمان النهائي و هي ٥% من قيمة العقد تُسدد خلال ١٥ يوم من تاريخ إبلاغ المورد بالترسية و يجوز تجديد هذه المدة لمرة واحدة و إذا تأخر عن ذلك فلا يعاد إليه الضمان الابتدائي و يتم التفاوض مع صاحب العرض الذى يليه [٣].

و يجب على إدارة التعاقدات عند تحديد مدة تقديم العطاءات إعطاء الوقت الكافي لأصحاب العطاءات لدراسة كراسة الشروط واستيفاء المستندات المطلوبة، وذلك لتقديم

الجهات غير الهادفة لتحقيق الربح و كذلك مع المنشآت الصغيرة و المتوسطة المحلية ، المادة ٤٢ .

(١) يراجع في ذلك نص المادة رقم ٤٠ ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م .

(٢) يراجع في ذلك نص المادة رقم ٤١ ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م .

(٣) و يستثنى من تقديم الضمان النهائي إذا كانت قيمة التعاقد لا تتجاوز ١٠٠ألف ريال ، و التعاقد بين الجهات الحكومية و مع الجهات غير الهادفة لتحقيق الربح و مع الشركات التي تملك الدولة فيها نسبة أكثر من ٥١% و حال توريد جميع الأصناف محل التعاقد و تم قبولها خلال المدة المحددة لسداد الضمان النهائي أو توريد جزء يغطى قيمة الضمان و تم قبوله و كذلك في حالة تكليف المتعاقد بأعمال إضافية ، يراجع في ذلك نص المادة ٦١ ، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ .

العطاءات وفقًا لطبيعة وحجم العملية محل الطرح، ويجوز استثناءً في حالة الاستعجال تقصير تلك المدة بموافقة السلطة المختصة [١].

ثالثًا: توقيع العقد الإداري إلكترونيًا

إن التوقيع الإلكتروني هو " توقيع فرضته عملية ظهور شبكة الإنترنت المؤثرة على انجاز العقود والمعاملات التي تغلب عليها السرعة و التفاعلية في آن واحد و التي تتم بين طرفين لا يجمعهما مكان واحد " [٢] ، و يجوز التوقيع إلكترونيًا بين الجهة الإدارية و صاحب العطاء الذى تقدم بأفضل عرض من الناحية الفنية و المالية [٣].

و قد نص المشرع المصري على أن " التوقيع الإلكتروني : "ما يوضع على محرر الكتروني ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص المُوّقِع ويميزه عن غيره"[٤] ، وقد نص المنظم السعودي

---

(١) يراجع في ذلك نص المادة رقم ٤٦، اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢لسنة ٢٠١٨م.

(٢) خلدون عيشة، جعفر خديجة، العقد الإداري الإلكتروني " دراسة مقارنة "، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية . جامعة محمد بوضياف بالمسيلة . الجزائر، المجلد رقم ٦ ، العدد رقم ٢ ، ديسمبر ٢٠٢١، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٣ ، ص١٣٠٦ https://asjp.cerist.dz/en/article/180573# .

(٣) شيماء سعدون عزيز الصجرى ، أثر الإدارة العامة الإلكترونية على العقد الإداري ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٤) المادة الأولى . الفقرة جـ ، قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني و إنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ ، الجريدة الرسمية ، العدد ١٧ تابع (د) ، ٢٢ أبريل سنة ٢٠٠٤،

على أن " التوقيع الإلكتروني: بيانات مدرجة في تعامل إلكتروني، أو مضافة إليه، أو مرتبطة به منطقيًا تُستخدم لإثبات هوية المُوّقِع وموافقته على التعامل الإلكتروني، واكتشاف أي تعديل يطرأ على هذا التعامل بعد التوقيع عليه "[١].

ويستخلص من هذين النصين أن التوقيع الإلكتروني هو بيانات محررة بشكل إلكتروني معين تسمح بتحديد هوية الشخص المُوّقِع، وهو من الأمور التي يتخذها الشخص ليميز بها نفسه عن غيره، وهو وسيلة إلكترونية لتوثيق المعاملات التي تتم عن طريق الإنترنت يتم من خلالها التأكد من شخصية صاحب التوقيع وموافقته على الالتزام بها ومن صحة الوثيقة التي تم تبادلها بين الأطراف.

كما نص بالمادة ١٤ على أن: "للتوقيع الالكتروني ، في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية ، ذات الحجية المقررة للتوقيعات في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، إذا روعي في إنشائه وإتمامه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون " .

(١) المادة الأولى . الفقرة رقم ١٤، نظام التعاملات الإلكترونية ، مرسوم ملكي رقم م / ١٨ ، بتاريخ ٨ / ٣ / ١٤٢٨هـ ، صحيفة أم القرى ، العدد رقم ٤١٤٤ ، بتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٥هـ ، كما نصت المادة التاسعة الفقرة الأولى على أنه " يقبل التعامل الإلكتروني او التوقيع الإلكتروني دليلًا في الإثبات إذا استوفى سجله الإلكتروني متطلبات حكم المادة الثامنة من هذا النظام " .

المبحث الثاني

الأساليب التقليدية لإبرام العقود الإدارية الإلكترونية

تمهيد وتقسيم:

إن أساليب إبرام العقود الإدارية في النظام السعودي متعددة ، و إن كانت المنافسة العامة المفتوحة هي الأسلوب الأول و الأساس إلا أن هناك أساليب أخرى [١]، وقد حدد المنظم السعودي باللائحة التنفيذية لنظام المنافسات الأساليب التي يجوز للجهات الحكومية من خلالها تنفيذ أعمالها ومشترياتها فنصت على أن: "للجهة الحكومية تنفيذ أعمالها ومشترياتها . وفقًا لأحكام النظام وهذه اللائحة . بإحدى الأساليب الآتية:١- المنافسة العامة ٢- المنافسة المحدودة ٣. المنافسة على مرحلتين ٤-الشراء المباشر ٥-الاتفاقية الإطارية ٦. المزايدة العكسية الإلكترونية ٧. توطين الصناعة ونقل المعرفة ٨. المسابقة"[٢].

---

(١) د/عبدالرحمن بن على الريس، أساليب التعاقد وفق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية السعودي، مرجع سابق، ص ٤٠٥.

(٢) اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات و المشتريات الحكومية المعدلة لعام ١٤٤١ هـ ، المادة رقم٣٢ .

وقد جعل المشرع المصري المناقصة العامة والمزايدة هما الأصل في إبرام العقود الإدارية، وجعل بقية الأساليب هي الاستثناء من الأصل العام تلجأ إليها الإدارة في حالات محددة على سبيل الحصر[١].

المطلب الأول

المناقصة " المنافسة " والمزايدة

أولًا: المناقصة " المنافسة "

١ – المناقصة العامة

إن المناقصة العامة . المنافسة . عبارة عن " مجموعة من الإجراءات التي ينص عليها القانون بهدف دعوة المتناقصين للتقدم بعطاءاتهم على قدم المساواة ، و يثمر بالإرساء على العطاء الأقل سعرًا فى حالة التساوي في العطاءات الفنية "[٢]، و هي مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى دعوة المتعهدين للتعاقد مع الإدارة بأقل الأسعار[٣]، وبذلك فإن المناقصة العامة تعتبر مناقصة مفتوحة أي أنها غير مقيدة بعدد معين من

(١) يراجع : قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، المادة السابعة .

(٢) محمد عبيد سعد السبيعي ، المناقصة العامة كطريقة للتعاقد الإداري في القانون السعودي " دراسة مقارنة " ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق . جامعة القاهرة ، ١٤٣٢ هـ . ٢٠١١ م ، ص ١٦.

(٣) خلدون عيشة ، جعفر خديجة ، العقد الإداري الإلكتروني ، مرجع سابق ، ص ١٣٠٧.

الراغبين في التعاقد مع الجهة الإدارية [١]، وهى الطريقة السائدة في اختيار المتعاقدين مع جهة الإدارة، فيكون التقديم للمناقصة مُتاحًا لكل من يرغب في تقديم العطاء بها دون قيدًا أو شرط ، وذلك هو الأصل والاستثناء جعل المناقصة مقصورة على بعض المتنافسين [٢].

و تعد المناقصة العامة هي الأصل لدى المشرع المصري في عمليات الشراء و الاستئجار أو مقاولات الأعمال و تلقى الخدمات و الأعمال الفنية ، و الاستثناء بقرار مسبب من السلطة المختصة هو الممارسة العامة و الممارسة المحدودة و المناقصة المحدودة و المناقصة ذات المرحلتين و المناقصة المحلية والاتفاق المباشر[٣]، وقد انتهج المنظم السعودي نفس نهج المشرع المصري فجعل المنافسة العامة هي الأصل في جميع الأعمال والمشتريات عدا ما يستثنى منها وفقًا لأحكام النظام[٤]، و ذلك ما

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع : مها حمد العصيمي ، العقود الإدارية في ظل الحكومة الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

(٢) في نفس هذا المعنى يراجع : فراس حسن إبراهيم المهداوي ، الوسائل القانونية لإبرام العقد الإداري " دراسة مقارنة في القانون العراقي و المصري " ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق . جامعة الإسكندرية ، ١٤٣٧ هـ . ٢٠١٦ م ، ص ١١ .

(٣) يراجع : قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، الفقرة الأولى . المادة السابعة .

(٤) يراجع : نظام المنافسات و المشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ ، المادة الثامنة و العشرون .

نص عليه قانون الأونسيترال أنه " على الجهة المشترية التي تزاول اشتراء السلع أو الإنشاءات أن تقوم بذلك العمل عن طريق المناقصة " [١].

ويستخلص مما سبق أن كلًا من المشرع المصري والمنظم السعودي قد سارا على نهج القانون النموذجي للاشتراء "الأونسيترال"، ونصا على أن المناقصة العامة هي الأصل في التعاقدات الإدارية المتعلقة بالأعمال والمشتريات، بما يتفق مع المبادئ العامة للقانون المعترف بها من الأمم المتمدينة.

٢ – المناقصة المحدودة

إن المناقصة المحدودة . المقيدة . تحدد فيها الأفراد والشركات الذين ستدعوهم الإدارة دون غيرهم للاشتراك في المناقصة[٢]، فقد تقتضى طبيعة المناقصة الاقتصار على عدد محدود من المتنافسين ، وتتم المناقصة بينهم فقط دون غيرهم من المتنافسين[٣]، والمنافسة المحدودة في النظام السعودي لا يتم اللجوء إليها إلا في أحوال معينة فهي

(١) قانون الأونسيترال النموذجي ، مرجع سابق ، المادة رقم ١٨ الفقرة الأولى من القانون النموذجي .

(٢) في نفس هذا المعنى يراجع : فراس حسن إبراهيم المهداوي، الوسائل القانونية لإبرام العقد الإداري، مرجع سابق، ص ١٤.

(٣) دانة عبدالله السويدي ، الإشكاليات القانونية للعقد الإداري الإلكتروني في القانون القطري ، مرجع سابق، ص ٢٩ .

طريق استثنائي [١]، و ذلك ما نص عليه المنظم السعودي بأن حدد مجموعة من الحالات على سبيل الحصر [٢]، و هو نفس النهج الذى انتهجه المشرع المصري بأن حدد حالات على سبيل الحصر[٣]، و إن كانت مختلفة نوعًا ما مع الحالات التي حددها المنظم السعودي، و لكنهما يتفقان في أنها حالات محددة على سبيل الحصر .

---

(١) د/عبدالرحمن بن على الريس، أساليب التعاقد وفق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية السعودي، مرجع سابق، ص ٤١١.

(٢) " للجهة الحكومية التعاقد بأسلوب المنافسة المحدودة في الحالات الآتية:

١- إذا كانت الأعمال والمشتريات لا تتوافر إلا لدى عدد محدود من المقاولين أو الموردين أو المتعهدين.

٢- إذا كانت الأعمال والمشتريات لا تزيد قيمتها التقديرية على (خمسمائة ألف) ريال، وذلك بدعوة أكبر عدد ممكن من المتنافسين على ألا يقل عددهم عن خمسة. وفى هذه الحالة تكون الأولوية في توجيه الدعوة للتفاوض وتقديم العرض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية .

٣- الحالات العاجلة.

٤- إذا كانت الأعمال والمشتريات متوافرة لدى مؤسسات أو جمعيات أهلية أو كيانات غير هادفه إلى الربح، بشرط أن تتولى بنفسها القيام بما تم التعاقد عليه.

٥- الخدمات الاستشارية." ، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ ، المادة الثلاثون.

(٣) " يكون التعاقد بالمناقصة المحدودة في أي من الحالات الأتية :

١- العمليات التي تتطلب طبيعتها قصر الاشتراك فيها على موردين أو مقاولين أو فنين أو استشاريين أو خبراء بذاتهم، سواء في مصر أو في الخارج.

٢- العمليات التي اتخذت الجهة الإدارية إجراءات تأهيل مسبق في شأنها، وبحيث يتم دعوة من تم تأهيلهم للاشتراك فيها.

٣- التعاقدات المرتبطة بالأمن القومي.

٣- المناقصة على مرحلتين

إن تعذر تحديد المواصفات الفنية والشروط التعاقدية لبعض الأعمال والمشتريات بشكل كامل يتيح للجهة الإدارة تجزئة إجراءات التعاقد فيتم على مرحلتين ، و ذلك لتتمكن من تحديد حاجياتها بشكل دقيق يحقق الصالح العام في استخدام الأموال العامة ، ويعود استخدام مثل هذا الأسلوب لطبيعة بعض الأعمال التي تتسم بالتخصص الدقيق والطبيعة المعقدة [١] ، فيتم طرح المناقصة "المنافسة" على مرحلتين كالتالي[٢]:

- **المرحلة الأولى:** يتم وضع المواصفات الفنية الأولية، ويتم دراسة العروض المقدمة ومناقشة مقدميها لتوضيح موضوع العملية ومعرفة مدى استجابة هذه

٤- توفير المستحضرات والأجهزة الطبية والأدوية، وغيرها من المستلزمات المرتبطة بالمحافظة على الحياة والصحة.

٥- إذا كان الوقت أو التكلفة اللازمان للطرح بطريق المناقصة العامة لا يتناسبان مع قيمة التعاقد.

٦- عزوف مقدمي العطاءات عن المشاركة في المناقصات العامة التي تم طرحها مرة أو أكثر وانتهت دراسة الجهة الإدارية إلى مناسبة تغيير طريقة الطرح."

قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، المادة رقم ٥٧.

(١) يراجع في ذلك : المادة رقم ٥٨ ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، نص المادة ٣١، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ .

(٢) يراجع في ذلك : المادة رقم ١٢٧ . ١٢٨ ، اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، المادة رقم ٤٢ ، اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات و المشتريات الحكومية المعدلة لعام ١٤٤١ هـ .

العروض للمتطلبات والشروط التعاقدية المطلوبة، ووضع المواصفات النهائية وفقًا للنتائج التي تم التوصل إليها.

- **المرحلة الثانية:** تقوم إدارة التعاقدات بتوجيه الدعوة لكل أصحاب العروض المقبولة في المرحلة الأولى للتقدم بعطاءتهم الفنية والمالية طبقًا للشروط والمواصفات الفنية النهائية.

ويتضح من خلال دراسة النصوص السابق ذكرها أن المنظم السعودي قد انتهج نفس نهج المشرع المصري، غير أن المنظم السعودي قد أجل وضع المواصفات النهائية للمرحلة الثانية، وهو إجراء شكلي تنظيمي لا يؤثر على إجراءات المناقصة مما يستتبع معه القول إن إجراءات المناقصة على مرحلتين تكاد تكون متطابقة لدى القانون المصري والنظام السعودي.

٤- المناقصة المحلية

يقتصر الاشتراك بالمناقصة المحلية على الراغبين في التعاقد مع الجهة الإدارية المحليين الذى يقع نشاطهم في نطاق المحافظة التي يتم بدائرتها تنفيذ موضوع التعاقد ، و يجوز قصر التعاقد فيها على المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر الموجودة بالمحافظة فيما لا يزيد قيمته عن مليوني جنيه ، وذلك ما نص عليه المشرع المصري

[١]، و لم ينص المنظم السعودي على هذا النوع من المناقصات اكتفاءً منه بالأنواع الأخرى من المناقصات المنصوص عليها .

ثانيًا: المزايدة

يمكن تعريف المزايدة بأنها " إجراء يؤول به الالتزام بأداء ما يفرضه العقد إلى المرشح الذى يقدم أفضل و أزيد عرض "[٢]، و المزايدة إما تكون عامة أو محدودة أو محلية .

١ – المزايدة العامة

وتعد المزايدة العامة هي الأصل لدى المشرع المصري في عمليات البيع و التأجير و الترخيص بالانتفاع أو الاستغلال ، و الاستثناء بقرار مسبب من السلطة المختصة هو المزايدة المحدودة و المزايدة المحلية و الاتفاق المباشر [٣]، و أجاز المنظم السعودي للجهات الحكومية بيع المنقولات التي تستغنى عنها وتزيد قيمتها على مائتي ألف ريال بطريق المزايدة العامة ، بشرط الإعلان عنها في البوابة و في موقعها الإلكتروني طبقًا

([١]) يراجع في ذلك : المادة رقم ٥٩ ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .

([٢]) محمد هشام غيدان اللهيبي ، الإجراءات الشكلية في إبرام العقد الإداري الإلكتروني ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

([٣]) قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، الفقرة الثانية . المادة السابعة .

لقواعد الإعلان عن المنافسات العامة [١]، و تباع المنقولات التي تقل قيمتها عن مائتي ألف ريال إما بالمزايدة العامة أو بالطريقة التي تراها الجهة الحكومية محققة لمصلحة الخزينة العامة للدولة بشرط إتاحة الفرصة لأكبر عدد من المزايدين بالاشتراك [٢].

٢- المزايدة المحدودة

يكون التعاقد بطريق المزايدة المحدودة لبيع الأصناف التي يخشى عليها من التلف أو التي تقتضى طبيعتها بيعها للمرخص لهم في التعامل فيها فقط ، و كذلك في الحالات العاجلة التي لا تحتمل اتباع إجراءات المزايدة العامة أو التي تم عرضها بمزايدة عامة أكثر من مرة و لم تقدم عنها عروض أو لم يصل ثمنها إلى الثمن الأساس ، و ذلك ما نص عليه المشرع المصري [٣].

وتعد المزايدة المحدودة استثناءً من الأصل العام في البيع والتأجير الذي تقوم به الجهات الإدارية وهو المزايدة العامة، ولذا فإنها قد وردت في حالات محددة على سبيل الحصر، ولم يأخذ المنظم السعودي بالمزايدة المحدودة؛ حيث إنها استثناء على

---

(١) نظام المنافسات و المشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ ، المادة رقم ٨٠ .

(٢) نظام المنافسات و المشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ ، المادة رقم ٨١ .

(٣) يراجع في ذلك : المادة رقم ٦٨ ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .

أصل عام . المزايدة العامة . لم يرد بنظام المنافسات والمشتريات حتى يكون عليه استثناءات.

٣- المزايدة المحلية

يكون التعاقد بطريق المزايدة المحلية لبيع ما لا يجاوز ثمنه ستمائة ألف جنيه ، و يقتصر الاشتراك فيها على المتزايدين المحليين بالمحافظة التي ينفذ بها موضوع التعاقد ، و ذلك ما نص عليه المشرع المصري [١]، و هي حالة وحيدة ربطها المشرع بتحديد ثمن الشيء محل التعاقد بحد معين ، و لذا فقد قصرها المشرع على الراغبين في التعاقد مع الجهات الإدارية من المتزايدين المحليين .

وعلى خلاف ما أخذ به المشرع المصري في هذه الحالة فإن المنظم السعودي قد خير الجهات الحكومية في حالة كون الشيء محل التعاقد لا يتجاوز قيمة محددة . مائتي ألف ريال . أن تلجأ للمزايدة العامة أو الطريقة التي تراها مناسبة دون تحديد لهذه الطريقة.

(١) يراجع في ذلك : المادة رقم ٦٩ ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .

المطلب الثاني

الاتفاق المباشر والممارسة

تمهيد وتقسيم:

إن أسلوب الممارسة أو الاتفاق المباشر يمنح الجهة الإدارية المزيد من الحرية في اختيار المتعاقد دون التقيد بالإجراءات الخاصة بإبرام المناقصة والمزايدة، وخاصة ما يتعلق بمبدأ آلية الإرساء [١]، فكلاهما يعتمد على التفاوض مع المرشحين للتعاقد مع الجهة الإدارية ؛ و لكنهما يختلفان في أن الإدارة تتفاوض في نطاق الممارسة بعد إجراءات الإعلان و يكون هناك منافسة بين المرشحين للفوز بالتعاقد مع الإدارة، أما في الاتفاق المباشر لا توجد منافسة ولا إعلان فالإدارة تلجأ إلى متعاقد محدد لتتفاوض معه للوصول لأفضل شروط للتعاقد معه [٢]، وذلك ما سيتم تناوله بهذا المطلب .

أولًا: الاتفاق المباشر

يعد إبرام العقود الإدارية بالاتفاق المباشر وسيلة استثنائية ، فيجب عدم التوسع فيها ، كما يجب أن تكون وفقًا لمعايير محددة تحت رقابة إدارية و قضائية ؛ لضمان تحقيق الصالح العام و المحافظة على المال العام و تجنب تغليب المصالح الشخصية على

---

(١) يراجع في نفس هذا المعنى: د/ سامى جمال الدين ، أصول القانون الإداري ، مرجع سابق ، ص ٧٤٧ .

(٢) د / رمضان محمد بطيخ ، التزامات ما قبل التعاقد في مجال العقود الإدارية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

المصالح العامة [١]. والاتفاق المباشر لا يوجد به إجراءات إبرام العقود من إعلان و تقديم عطاءات و فحصها و البت فيها ، بل يتم التعاقد بشكل مباشر و سريع و إجراءات مختصرة مع صاحب الاحتكار أو صاحب الخبرة التخصصية و في الحالات العاجلة التي تتطلب سرعة التنفيذ [٢].

و قد نص المشرع المصري على أنه يجوز في الحالات الطارئة و الحالات العاجلة أو لدواعي المصلحة العامة أو توافر الأعمال والمشتريات لدى مورد واحد صاحب خبرة التعاقد على شراء أو استئجار العقارات أو المنقولات بطريق الاتفاق المباشر[٣]، كما نص المنظم السعودي على نفس الحالات وأضاف عليها شراء الأسلحة و المعدات العسكرية من قبل الهيئة العامة للصناعات العسكرية و كذلك التعاقد مع الكيانات غير الهادفة لتحقيق الربح بشرط أن تتولى بنفسها القيام بما تم التعاقد عليه[٤].

(١) يراجع في نفس هذا المعنى كلا من : محمد عبيد سعد السبيعي ، المناقصة العامة كطريقة للتعاقد الإداري في القانون السعودي، مرجع سابق ، ص ٢٣. خلدون عيشة، جعفر خديجة، العقد الإداري الإلكتروني، مرجع سابق، ص ١٣١١.

(٢) د / صفاء فتوح جمعة ، العقد الإداري الإلكتروني ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

(٣) يراجع في ذلك : المواد من ٦١ : ٦٤ ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .

(٤) يراجع في ذلك المادة رقم ٣٢ ، نظام المنافسات و المشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ .

ثانيًا: الممارسة

إن أسلوب الممارسة يعد من الاستثناءات الواردة على القاعدة العامة للتعاقد ، وتقوم الإدارة بالتفاوض مع عدد من الأفراد والشركات في جلسة علنية للوصول إلى أفضل الشروط و أقل الأسعار حتى تختار من تتعاقد معه ، وللإدارة في الممارسة حرية كبيرة في اختيار المتعاقد معها على خلاف المناقصة[١]، فالإدارة ملزمة بالتعاقد مع من حددته لجنة الإرساء في المناقصة أما في الممارسة فهي غير ملزمة بالتعاقد معه ولها سلطة تقديرية واسعة في تقدير العروض واختيار أفضلها للتعاقد مع مقدمها [٢].

و قد نص المشرع المصري على أن الممارسة العامة تكون في الحالات المتاح للجهة الإدارية فيها وضع توصيف دقيق لموضوع التعاقد ، و أن يكون هذا الموضوع قابل للقياس الكمي ، و وجود عدد كافي من الراغبين في التعاقد مع الإدارة لضمان تحقيق المنافسة الفعالة ، و يقتصر التعاقد بطريق الممارسة المحدودة في التعاقدات المرتبطة

---

(١) د / رمضان محمد بطيخ ، التزامات ما قبل التعاقد في مجال العقود الإدارية ، مرجع سابق ، ص ٢٩ . د / قيدار عبدالقادر صالح، إبرام العقد الإداري الإلكتروني و إثباته، مرجع سابق، ص ١٦٥ . رحيمة نمديلى، أثر الحكومة الإلكترونية على أساليب إبرام العقد الإداري " دراسة تحليلية مقارنة "، مجلة العلوم القانونية ، عدد ٢ ، يناير ٢٠١١، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١١، https://asjp.cerist.dz/en/article/5517 ، ص ١٩٤ .

(٢) بن عزة حمزة ، أثر التحول نحو الإدارة الإلكترونية على أساليب إبرام العقد الإداري ، مجلة القانون و العلوم السياسية ، معهد الحقوق و العلوم السياسية . الجزائر ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، ١٤٤٠ هـ . ٢٠١٩ م ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٣، https://asjp.cerist.dz/en/article/102012 ، ص ٤١٧ .

بالأمن القومي ، بجانب الأصناف التي يتم تصنيعها أو استيرادها من خلال أشخاص محددة والتي تتطلب أن تكون متوافقة مع الموجود حاليًا من أصناف ، و تتم الممارسة بنوعيها من خلال تحديد الجهة الإدارية لجلسة للتمارس بين المقبولة عروضهم فنيًا لاختيار أفضلهم في الشروط التعاقدية والأقل سعرًا، ما لم يكن التقييم بنظام النقاط فيتم الترسية على أساسه [١]. و لم يأخذ المنظم السعودي بأسلوب الممارسة .

(١) يراجع في ذلك : المواد من ٥٤ : ٥٦ ، قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .

المبحث الثالث

الأساليب الحديثة لإبرام العقود الإدارية الإلكترونية

تمهيد وتقسيم:

إن التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم في مجال الاتصالات أدى إلى ظهور وسائل حديثة لإبرام العقود الإلكترونية؛ منها ما تتم إجراءاته من البداية إلى النهاية عبر شبكة الإنترنت أي منذ الإعلان من قبل الجهة الإدارية وحتى تمام التعاقد مع من تمت الترسية عليه، كالمزايدة العكسية الإلكترونية والتي تعد أهم الأساليب المستحدثة في مجال إبرام العقود الإدارية.

وبناءً عليه فسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول عن المزايدة العكسية والمسابقة والثاني عن الاتفاقية الإطارية وتوطين الصناعة ونقل المعرفة وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

المزايدة العكسية والمسابقة

أولًا: المزايدة العكسية

إن ظهور أسلوب المزاد الإلكتروني العكسي كان نتيجة للتفاعل بين إجراءات المزادات العلنية المنصوص عليها في القانون الخاص و إجراءات إبرام العقود الإلكترونية [١]، و يمكن تعريفه بأنه : "عملية مناقصة لشراء المنتجات أو الأشغال أو الخدمات تتاح فيه للمورد معلومات عن العروض الأخرى المقدمة ، و يتسنى له فيها تعديل عرضه بشكل مستمر على سبيل منافسة العروض الأخرى المقدمة ، دون معرفة هوية الموردين الآخرين عادة ، و يقدم الموردين فى هذا النوع من المزاد عروضهم إلكترونيًا " [٢]، وهو "نوع من المناقصات بين الإدارة و الموردين في صفقات التوريد والأشغال والخدمات للحصول على أحسن عرض من الناحية الاقتصادية بناءً على حق

---

(١) للمزيد من التفصيل يراجع كلا من : رحيمة نمديلى ، أثر الحكومة الإلكترونية على أساليب إبرام العقد الإداري ، مرجع سابق، ص ١٩٩ . بن عزة حمزة، أثر التحول نحو الإدارة الإلكترونية على أساليب إبرام العقد الإداري، مرجع سابق، ص ٤١٩.

(٢) بن عمر محمد ، المزاد الإلكتروني كوسيلة لإبرام العقد الإداري الإلكتروني ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية . جامعة الجلفة، المجلد رقم ١٤ ، العدد رقم ٣ ، ٢٠٢١ ، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/164026 ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١١ ، ص ٣٧٠ . ٣٧١ .

المرشحين في مراجعة أسعارهم أو طلباتهم القابلة للقياس في موقع المزاد الإلكتروني المخصص لذلك"[١]، وقد عرفها المنظم السعودي بأنها : " المزايدة العكسية الإلكترونية : أسلوب إلكتروني لتقديم عروض مخفضة تعاقبيًا خلال مدة محددة بغرض اختيار أقل العروض سعرًا "[٢]، وقد عرفتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بأنها : " عملية مناقصة لاشتراء المنتجات أو الأشغال أو الخدمات تتاح فيها للمورد معلومات عن العروض الأخرى المقدمة ، و يتسنى له فيها تعديل عرضه بشكل مستمر على سبيل منافسة العروض الأخرى ، دون معرفة هوية الموردين الآخرين عادة" [٣].

ويتميز أسلوب المزايدة العكسية بأنه يتيح لمقدمي العروض تعديلها بشكل مستمر لمنافسة العروض الأخرى ، فيطلع المتنافس على ترتيب سعره و على أسعار بقية المتنافسين دون الكشف عن هوياتهم ، و يعيب هذا الأسلوب أن إجراءاته تتم من

(١) رحيمة نمديلى، المزدات الإلكترونية العكسية عبر البوابة الإلكترونية لإبرام الصفقات العمومية و عقود تفويض المرفق العام، مجلة الفكر القانوني السياسي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة عمار ثليجى الأغواط، العدد الأول، المجلد السادس، مايو ٢٠٢٢، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٨، https://asjp.cerist.dz/en/article/188198 ، ص ٢٦ .

(٢) نظام المنافسات و المشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ ، المادة الأولى .

(٣) الأعمال الممكنة مستقبلًا في مجال الاشتراء العمومي ، مرجع سابق ، الفقرة ٣٠ .

البداية إلى النهاية عبر شبكة الإنترنت مما يتطلب توافر تقنية عالية لاستخدامه ، و قد لا يكون هذا الأسلوب ملائمًا لبعض الدول [١].

والمزايدة الإلكترونية العكسية بذلك ذات طبيعة خاصة ؛ فهي تجمع بين مراحل إبرام المزادات الإلكترونية في عقود التجارة الإلكترونية وبين إجراءات المناقصات الإلكترونية التي تبرمها الجهات الإدارية ، و تخضع للمبادئ العامة لإبرام العقود الإدارية كمبدأ السرية و الشفافية ومبدأ حرية المنافسة و مبدأ المساواة بين المتنافسين ، فهي أداة لتحقيق التنافس الإلكتروني و التقارب بين القانون العام والقانون الخاص [٢]، وبذلك فإنها تعد من الأساليب المحفزة لروح التنافس بين الراغبين في التعاقد مع الإدارة ، وهى من الأساليب الهامة التي تساعد على خفض تكاليف الشراء و زيادة الكفاءة في السوق، ولذا فقد حرص المنظم السعودي على أن تكون ضمن أساليب التعاقد الحكومي الجديدة [٣].

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول مزايا و عيوب المزايدة العكسية يراجع : د / بدر بن عبدالله بن محمد المطرودى ، المزايدة العكسية الإلكترونية كأسلوب من أساليب التعاقد الإداري ، مرجع سابق ، ص ١٨٧. ١٨٨ .

(٢) رحيمة نمديلى، المزدات الإلكترونية العكسية عبر البوابة الإلكترونية لإبرام الصفقات العمومية ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٣) د / صباح المصري ، العقود الإدارية طبقًا لأحكام نظام المنافسات و المشتريات الحكومية السعودي ، دار الكتاب الجامعي للنشر و التوزيع . الرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤٤٣هـ . ٢٠٢٢م ، ص ١٥٩ .

وتختلف المزايدة العكسية الإلكترونية عن المزايدة العادية، في أن المزايدة العادية يقوم البائع فيها بعرض سلعة معينة للبيع ويقوم ببيعها لمن يقدم أعلى سعر، أما في المزاد الإلكتروني العكسي فإن المشترى . جهة الإدارة . يرغب في شراء سلعة معينة أو خدمة من الموردين ويقدم كلًا منهم عطاءه وتحدث منافسة بين مقدمي العطاءات دون معرفة أحدهم للآخر، وتتم الترسية بالنهاية على من يقدم أقل سعر.

و تعد المزايدة العكسية من الأساليب الحديثة التي نصت عليها المواثيق الدولية والقوانين الوطنية للدول، وقد نص عليها المنظم السعودي متبعًا في ذلك الاتفاقات الدولية وما استقرت عليه المبادئ العامة للقانون المعترف بها من الأمم المتمدينة، و لم ينص عليها المشرع المصري؛ و قد يرجع ذلك إلى أن المزايدة العكسية تحتاج إلى توفير تكنولوجيا عالية نسبيًا تضمن تنفيذها عبر وسائل الاتصالات الحديثة دون الإخلال بسرية المعلومات للمتنافسين وحمايتها، و لم تكن هذه التكنولوجيا العالية متوفرة في مصر بشكل كافٍ وقت صدور هذا القانون، فيكون النص عليها ليس له أي فائدة معملية .

و مما يؤكد على أن المنظومة الإلكترونية بمصر لم تكن بالاستعداد الكافي وقت صدور قانون التعاقدات ما نصت عليه اللائحة التنفيذية من أنه "يجب على الجهات الإدارية اتخاذ إجراءات التعاقد إلكترونيًا وفقًا لما يتم ميكنته من إجراءات على

المنظومة الإلكترونية عند اكتمالها وانتظامها "[١]، كما أن منظومة التعاقدات الإلكترونية الجديدة لم تبدأ إلا في الأول من يوليو عام ٢٠٢٣ بالجهات المنقولة للعاصمة الإدارية فقط ، و تهدف إلى ميكنة كل إجراءات التعاقد والترسية بدءًا من حصر الاحتياجات حتى إعلان نتائج البت ، و تعزيز تنافسية القطاع الخاص في المشروعات الحكومية [٢].

ثانيًا: المسابقة

تُعد المسابقة من الأساليب الجديدة للتعاقد التي تستخدمها الجهات الحكومية للحصول على عمل ابتكاري يتم اختياره من خلال لجنة تحكيم وفقًا لأسس وقواعد موضوعة لتحديد العمل الفائز، ويتحدد من خلالها كيفية منح الجوائز والمكافأة والامتيازات للعمل الفائز، وتحديد ملكية الأعمال المقدمة من المتسابقين، وذلك ما أخذ به كلًا من المشرع المصري [٣] والمنظم السعودي[٤]، وقد حدد المنظم السعودي الملكية الفكرية

(١) اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، المادة رقم ١٧٠ .

(٢) وزير المالية : منظومة التعاقدات الإلكترونية الجديدة ... تعزز تنافسية القطاع الخاص في المشروعات الحكومية ، مقال منشور على موقع وزارة المالية . مصر ، بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٥ ، https://mof.gov.eg/ar/posts/media/64 .

(٣) يراجع في ذلك : قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، المادة رقم ٦٦ .

(٤) اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات و المشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ ، المادة رقم ٥٩ .

للأعمال الفائزة للجهة الحكومية ولم يترك الأمر ليتم تحديده ضمن شروط المسابقة كما فعل المشرع المصري، ومن ثم يعد ما نص عليه المنظم السعودي الأفضل و الأكثر دقة

ومن المسابقات التي تمت بالمملكة مسابقة مطل أعالي الرياض، وهى مسابقة معمارية وتخطيطية دولية نظمتها أمانة مدينة الرياض بالمملكة بعام ٢٠٢٣ ، و ذلك من أجل الوصول لأفضل مخطط عام مستدام ومتكامل في مجالات العمارة والتصاميم الحضرية لتطوير هذا المطل ليخدم السكان [١].

المطلب الثاني

الاتفاقية الإطارية وتوطين الصناعة ونقل المعرفة

أولًا: الاتفاقية الإطارية

تُعد الاتفاقية الإطارية أحد أساليب الشراء الجديدة التي عرفتها الأنظمة و القوانين حديثًا ، و قد أجاز المشرع المصري للجهات الإدارية إبرام اتفاق إطاري يتضمن القواعد والشروط التي سيجرى من خلالها إصدار أوامر الإسناد أو التوريد ، و يجب أن يتضمن أمر الطرح المواصفات الفنية و البيانات الإحصائية لمعدلات الطلب

(١) مسابقة مطل أعالي الرياض ، منشورة على الموقع الإلكتروني لديوان المعمارين ، https://www.diwanarch.com/ ، بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢١.

لمحل الطرح ، أو أطر الأعمال أو الخدمات أو الدراسات الاستشارية المطلوبة [١]، و ذلك حتى يتمكن الراغبين فى التعاقد مع الجهات الإدارية من الموازنة بين المواصفات الفنية المطلوبة و الأسعار المناسبة لهذه المواصفات وقت طلبها .

وقد عرفها المنظم السعودي بأنها " اتفاقية بين جهة أو أكثر من الجهات الحكومية و واحد أو أكثر من الموردين أو المقاولين أو المتعهدين ، و تتضمن شروط وأحكام العقود التي ستتم ترسيتها خلال مدة معينة " [٢]. كما عرفتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بأنها " اتفاقات لضمان توريد منتج أو خدمة خلال فترة من الزمن، وتقتضي الدعوة إلى تقديم عروض أولية بشروط محددة، واختيار مورد واحد أو عدة موردين بناءً على العروض المقدمة، وتقديم طلبيات اشتراء دورية لاحقة إلى المورد (الموردين) الذين يتم اختيارهم كلما برزت احتياجات معينة. و ينشأ استخدامها الرئيسي بالتالي في الظروف التي تحتاج فيها الجهات المشترية إلى منتجات أو خدمات معينة خلال فترة من الزمن و لكنها لا تعرف الكميات التي سوف تحتاج إليها على وجه الدقة " [٣].

---

(١) يراجع في ذلك : قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، المادة رقم ٦٥ .

(٢) نظام المنافسات و المشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ ، المادة الأولى .

(٣) الأعمال الممكنة مستقبلًا في مجال الاشتراء العمومي ، مرجع سابق ، الفقرة ٦٨ .

و قد تم توقيع الاتفاقية الإطارية الأولى في المملكة بتاريخ ١٤٤٠/٤/١١هـ الموافق ٢٠٢٠/١١/٢٦م، التى تعنى بالمستلزمات المكتبية ، مع ١٣ موردًا من القطاع الخاص ، من خلال مركز تحقيق كفاءة الإنفاق بصفته الجهة المختصة بالشراء الموحد بإبرام هذه الاتفاقيات بالنيابة عن الجهات الحكومية وفق أحكام النظام ، وجاء توقيع هذه الاتفاقية بعمل مشترك بين المركز ووزارة المالية وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية ومنصة اعتماد ووزارة الصناعة والثروة المعدنية [١].

و يوجد نوعين من أنماط الاتفاقية الإطارية . مغلقة و مفتوحة . وفقًا لاحتياجات الجهات الإدارية بناءً على دراسة السوق لمحل الاتفاق[٢] :

١-**الاتفاقية الإطارية المغلقة:** يتم من خلالها توفير الاحتياجات لتغطى مدى زمني مستقبلي محدد، ولا يجوز الاشتراك فيها لغير من تم الترسية عليه " عليهم " طوال مدة التنفيذ.

(١) يراجع في ذلك : مركز تحقيق كفاءة الإنفاق يوقع أول اتفاقية إطارية للجهات الحكومية ، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء السعودية ، بتاريخ ١٤٤٢/٤/١١هـ ، https://www.spa.gov.sa/2161744 .

(٢) يراجع نص المادة رقم ١٣٨، اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم١٨٢لسنة ٢٠١٨م.

٢- **الاتفاقية الإطارية المفتوحة:** يتم من خلالها توفير الاحتياجات السريعة و الشائعة، و يجوز طوال مدة سريانها استلام عطاءات جديدة، فيجوز الاشتراك فيها لغير من تمت الترسية عليهم.

وبناءً على ما سبق فإنه يمكن القول بأن من أبرز مميزات الاتفاقات الإطارية العمل على تحسين جودة المنتجات والخدمات وتقليل الهدر المالي واستقرار الشروط والأسعار، وتوفير الوقت في عملية الشراء وتسهيل الإجراءات عبر السوق الإلكتروني الموحد.

ثانيًا: توطين الصناعة ونقل المعرفة

يعد توطين الصناعة ونقل المعرفة أسلوب تعاقد حكومي مستحدث يهدف إلى تحفيز المستثمرين من ملاك الصناعات الرائدة في العالم لتوطين الصناعات ذات الأثر العالي على الاقتصاد ونقل المعرفة إلى المملكة مقابل العديد من المزايا الممنوحة للمستثمر والتي قد تصل إلى ضمان شراء طويل المدى وتوجيه الجهات الحكومية بالمملكة نحو شراء منتجات هذه الصناعات ، ويتم الاتفاق على هذه المزايا وفق دراسات تراعى عوائد الاستثمار على المملكة و كذلك على المستثمر ، و يهدف هذا الأسلوب إلى تعظيم المحتوى المحلى باستحداث صناعات جديدة في المملكة ، من خلال إنشاء مصانع للشركات العالمية داخلها ، و كذلك ترشيد الإنفاق و تعزيز قدرات

الاكتفاء الذاتي من خلال توفير منتجات وطنية مستدامة وذات كفاءة عالية [١]. و قد أعلنت هيئة المحتوى عن توقيع اتفاقيتين لتوطين صناعة ونقل معرفة منتج الأبراج الحديدية الحاملة لنظام طاقة الرياح [٢].

وقد نص المنظم السعودي على أنه لهيئة المحتوى المحلى والمشتريات الحكومية من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من إحدى الجهات الحكومية بعد موافقة وزارة المالية التعاقد على توطين الصناعة و نقل المعرفة [٣]، و يجب على هيئة المحتوى أن تراعى في التعاقد على توطين الصناعة و نقل المعرفة أن لا يترتب عليها احتكار الصناعة أو المعرفة ، و مراعاة التطورات و التغيرات التقنية التي تحدث في الصناعة

---

(١) يراجع في ذلك : أسلوب التعاقد على توطين الصناعة و نقل المعرفة ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لهيئة المحتوى المحلى و المشتريات الحكومية السعودية ، https://www.lcgpa.gov.sa/ar/Initiatives/Pages/Contracting-Method.aspx، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٥ . و قد وقعت هيئة المحتوى العديد من الاتفاقيات لتوطين الصناعة ونقل المعرفة مع عدد من الجهات شملت عددا من المنتجات في قطاع الرعاية الصحية والمواد الصيدلانية والصناعة ، للتفاصيل يراجع : توقيع ١٢ اتفاقية لتوطين الصناعة ونقل المعرفة إلى المملكة ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لصحيفة الشرق الأوسط ، بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣م . ٤ربيع الثاني ١٤٤٥هـ ، https://aawsat.com/ .

(٢) للتفاصيل يراجع : هيئة المحتوى المحلى والمشتريات الحكومية توقع اتفاقيتين لتوطين صناعة ونقل معرفة منتج الأبراج الحديدية الحاملة لنظام طاقة الرياح ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لهيئة المحتوى المحلى والمشتريات الحكومية السعودية، https://lcgpa.gov.sa/ar/mediacenter/MediaMaterial/news/Pages/ ، بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٤ .

(٣) يراجع : نظام المنافسات و المشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ ، المادة رقم ٣٥ .

أو المعرفة ، و التنسيق مع الجهات المختصة بإعداد الدراسات اللازمة للصناعات المستهدف توطينها أو المعرفة المراد نقلها ، و أن تحدد بالتنسيق مع الجهات المستفيدة نسب الشراء الحكومي من منتجات تلك الصناعة أو المعرفة [١].

وعلى الرغم من المميزات التي تعود على الاقتصاد القومي للدول من توطين الصناعات المستحدثة ونقل المعرفة في ظل عصر المعلومات، إلا أن قانون تنظيم التعاقدات المصري قد جاء خاليًا من النص عليها كأسلوب من أساليب التعاقدات الحكومية.

(١) يراجع : اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات و المشتريات الحكومية المعدلة لعام ١٤٤١ هـ ، المادة رقم ٥٨ . و قد أعلنت هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية السعودية من خلال رئيسها بدء تفعيل أسلوب التعاقد على توطين الصناعة ونقل المعرفة، كأسلوب شراء حكومي مستحدث في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد ، للتفاصيل يراجع : الخريف يعلن تفعيل أسلوب توطين الصناعة ونقل المعرفة كأحد أساليب التعاقد الحكومية المستحدثة ، مقال منشور على الموقع الإلكترونى لوكالة الأنباء السعودية ، بتاريخ ١٤٤٢/١١/٢٦هـ ، https://www.spa.gov.sa/2251716.

الخاتمة

أولًا: النتائج

١- إن المناقصة العامة " المنافسة " هي الأصل في التعاقدات الحكومية لدى كلًا من المشرع المصري والمنظم السعودي بالإضافة إلى المزايدة العامة لدى المشرع المصري فقط، والاستثناء اتباع الأساليب الأخرى وفقًا لشروط محددة.

٢- إن التطور في مجال الإدارة الإلكترونية بالمملكة ساعد المنظم في النص على العديد من الوسائل الحديثة للتعاقد كالمزايدة العكسية الإلكترونية، ولم ينص عليها المشرع المصري.

٣- إن المنظومة الإلكترونية في مصر لم تكتمل بعد، وقد أثر ذلك على المشرع عند وضعه لنصوص قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة، فلم ينص على بعض أساليب إبرام العقود الإدارية حتى لا تكون مجرد نصوص دون فائدة عملية منها؛ ولذا فإنه لم ينص على المزايدة العكسية الإلكترونية وتوطين الصناعة ونقل المعرفة، على الرغم من أهميتهما في دفع عجلة الاقتصاد والتنمية.

ثانيًا: التوصيات والمقترحات

١- حث كلًا من المشرع المصري والمنظم السعودي التخلي عن النص على أن المناقصة . المنافسة . العامة هي الأصل في التعاقدات الحكومية و ترك الأمر

للجهات الحكومية لاختيار الوسيلة المناسبة للتعاقد على حسب ظروف كل حالة على حدة، فالمبررات التي كانت موجودة لجعل أصل عام في التعاقدات لم تعد موجودة في ظل الإنترنت و عدم التعامل المباشر بين العاملين بإدارة التعاقدات بالجهات العامة و الراغبين في التعاقد معها الذى كان يثير الشبهات، فتكاد تنعدم شبهات الفساد الإداري في ظل استخدم الإدارة الإلكترونية.

٢- حث المشرع المصري النص على المزايدة العكسية الإلكترونية وتوطين الصناعة ونقل المعرفة ضمن أساليب إبرام العقود الإدارية أسوة بالمنظم السعودي وحتى يتوافق بذلك مع المواثيق الدولية والمبادئ العامة للقانون المعترف بها من الأمم المتمدينة، وذلك للاستفادة من العوائد الاقتصادية من استخدامهم في ظل عصر المعلومات.

٣- حث الحكومة المصرية الإسراع في تطبيق المنظومة الإلكترونية بشكل كامل وآمن؛ وذلك من اجل ملاحقة التطورات والمستجدات التي تحدث في العالم.

قائمة المراجع

أولًا: المؤلفات العامة

- د / أنس جعفر، د / أشرف أنس جعفر، العقود الإدارية، دار النهضة العربية . القاهرة، الطبعة السادسة، ٢٠٢١.
- د / جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مجلس العقد في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الجامعة الجديدة . الإسكندرية، دون طبعة، ٢٠٠١.
- د / خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني " دارسة مقارنة " ، دار الفكر الجامعي . الإسكندرية ، دون طبعة ، ٢٠١١ .
- د/ سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، الجزء الثاني، دار المطبوعات الجامعية . الإسكندرية، دون طبعة، ١٩٩٦.
- د / صباح المصري، العقود الإدارية طبقًا لأحكام نظام المنافسات والمشتريات الحكومية السعودي، دار الكتاب الجامعي للنشر و التوزيع . الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٤٣هـ . ٢٠٢٢م .
- د / صفاء فتوح جمعة، العقد الإداري الإلكتروني، دار الفكر والقانون . المنصورة، دون طبعة، ٢٠١٤.

- د / ماجد راغب الحلو، العقود الإدارية، دار الجامعة الجديدة . الإسكندرية، دون طبعة، ٢٠٢٠.
- د/ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، دون طبعة،١٩٩٨.
- د/ محمد فؤاد عبد الباسط، القانون الإداري، دار الهدى للمطبوعات . الإسكندرية، دون طبعة، دون سنة نشر.

ثانيًا: الأبحاث والمقالات

- د / بدر بن عبدالله بن محمد المطرودى ، المزايدة العكسية الإلكترونية كأسلوب من أساليب التعاقد الإداري، مجلة جامعة الملك سعود . كلية الحقوق و العلوم السياسية ، المجلد رقم ٣٤، العدد رقم١، يناير ٢٠٢٢ ، http://search.mandumah.com/Record/1249000، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٩.
- بن عزة حمزة ، أثر التحول نحو الإدارة الإلكترونية على أساليب إبرام العقد الإداري ، مجلة القانون و العلوم السياسية ، معهد الحقوق و العلوم السياسية . الجزائر ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، ١٤٤٠ هـ . ٢٠١٩ م ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٣ ، https://asjp.cerist.dz/en/article/102012

- بن عمر محمد ، المزاد الإلكتروني كوسيلة لإبرام العقد الإداري الإلكتروني ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية . جامعة الجلفة ، المجلد رقم ١٤ ، العدد رقم ٣ ، ٢٠٢١ ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١١ ، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/164026.
- بن عمر محمد ، أثر الحكومة الإلكترونية على العقود الإدارية " دراسة مقارنة " ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية . جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر ، المجلد رقم ٧ ، إبريل ٢٠٢٢ ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٩/5 ، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/185406.
- خلدون عيشة ، جعفر خديجة ، العقد الإداري الإلكتروني " دراسة مقارنة " ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية . جامعة محمد بوضياف بالمسيلة . الجزائر ، المجلد رقم ٦ ، العدد رقم ٢ ، ديسمبر ٢٠٢١، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٣ ، https://asjp.cerist.dz/en/article/180573# .
- رحيمة نمديلي ، أثر الحكومة الإلكترونية على أساليب إبرام العقد الإداري "دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة العلوم القانونية ، عدد ٢ ، يناير ٢٠١١ ، تم الاطلاع

على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١١ ، https://asjp.cerist.dz/en/article/5517.

- رحيمة نمديلى ، المزدات الإلكترونية العكسية عبر البوابة الإلكترونية لإبرام الصفقات العمومية و عقود تفويض المرفق العام ، مجلة الفكر القانوني السياسي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية . جامعة عمار ثليجى الأغواط ، العدد الأول ، المجلد السادس ، مايو ٢٠٢٢، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٨ ، https://asjp.cerist.dz/en/article/188198 .
- د / رمضان محمد بطيخ ، التزامات ما قبل التعاقد في مجال العقود الإدارية ، ندوة إدارة العقود والاتفاقيات و ورشة عمل إدارة المفاوضات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مارس ٢٠٠٥، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، http://search.mandumah.com/Record/120373 .
- د / شادي محمد عرفة حجازي ، الإثبات بالوسائل الإلكترونية في العقود الإدارية " دراسة مقارنة بين النظامين المصري والسعودي " ، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، كلية الحقوق . جامعة المنصورة ، العدد رقم ٧٣ ، سبتمبر ٢٠٢٠ ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٨، https://mjle.journals.ekb.eg/article_156134.html .

- د / شجاع بن غازي العتيبي ، د/ عبدالله على سعود كليب العزمي ، العقد الإلكتروني " حقيقة وحكم " ، مجلة روح القوانين ، كلية الحقوق . جامعة طنطا ، العدد رقم ١٠٢ ، الجزء الثاني ، إبريل ٢٠٢٣ ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٧ ، https://journals.ekb.eg/article_293887_f6632d4557105e75fca41d2e609341f8.pdf.
- شيماء سعدون عزيز الصجرى ، أثر الإدارة العامة الإلكترونية على العقد الإداري ، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق . جامعة طنطا ، عدد خاص . المؤتمر العلمي الدولي الثامن . التكنولوجيا والقانون، المجلد رقم ٣٥ ، العدد ١٠٢ ، مايو ٢٠٢٣ ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٣، https://journals.ekb.eg/article_331781.html .
- د / عبدالرحمن بن على الريس ، صياغة العقد و تنفيذه في نظام المنافسات و المشتريات الحكومية السعودي ، مجلة قضاء ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . الجمعية العلمية القضائية السعودية ، ٢٠٢٢ ، http://search.mandumah.com/Record/1325893 ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٩ .

- د / عبدالرحمن بن على الريس، أساليب التعاقد وفق نظام المنافسات و المشتريات الحكومية السعودي ، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية السودان ،العدد ٥٦، ١٤٤٤هـ -٢٠٢٢م، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١، http://search.mandumah.com/Record/1318969.
- د / قيدار عبدالقادر صالح ، إبرام العقد الإداري الإلكتروني و إثباته ، مجلة الرافدين للحقوق ، كلية الحقوق . جامعة الموصل ، المجلد رقم ١٠، العدد رقم ٣٧ ، ٢٠٠٨ ، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٦ ، https://www.iasj.net/iasj/download/af0f85420939157c.
- د / ماجد راغب الحلو، الحكومة الإلكترونية والمرافق العامة، المؤتمر العلمي الاول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، أكاديمية شرطة دبي . مركز البحوث والدراسات، العدد رقم ٤، خلال الفترة من ٢٠٠٣/٤/٢٦: ٢٠٠٣/٤/٢٨.
- د / ماجد ملفى زايد الديحانى ، خصائص العقود الإدارية ، مجلة البحوث الفقهية و القانونية، كلية الشريعة و القانون بدمنهور . جامعة الأزهر، العدد الثاني والأربعين، ١٤٤٥هـ - يوليو٢٠٢٣م ،

https://jlr.journals.ekb.eg/article_308027.html ،تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٥/ ٩/ ٢٠٢٤ .

- د /ماجد ملفى زايد الديحانى، أساليب إبرام العقود الإلكترونية "دراسة مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق . جامعة المنوفية، المجلد الرابع، العدد ٥٧، مايو ٢٠٢٣، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٣، https://search.mandumah.com/Record/1389349.
- د / منى رمضان محمد بطيخ ، الفلسفة التشريعية الحديثة لضوابط و ضمانات إبرام العقود الإدارية بطريقة المناقصة العامة " دراسة مقارنة "، مجلة كلية الحقوق . جامعة المنيا ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، الجزء الثاني ، يونيو ٢٠١٩، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢، https://lawmin.journals.ekb.eg/article_183338.html

ثالثًا: الرسائل العلمية

- دانة عبدالله السويدي ، الإشكاليات القانونية للعقد الإداري الإلكتروني في القانون القطري " دراسة مقارنة " ، رسالة ماجستير، كلية القانون . جامعة قطر ، ١٤٤٤ هـ . ٢٠٢٣ م ، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٣ ، https://qspace.qu.edu.qa/handle/10576/48856 .

- رائد عبد الحميد محمد الكبيسي، النظام القانوني للعقد الإداري الإلكتروني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق . جامعة الإسكندرية، ١٤٣٩هـ . ٢٠١٨م .
- رحيمه الصغير ساعد نمديلى ، العقد الإداري بالوسائل الإلكترونية " دراسة تحليله مقارنة " ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق . جامعة الإسكندرية ، عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ .
- عبدالله خليل إبراهيم عبدالله الكندارى ، أساليب إبرام العقد الإداري الإلكتروني ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق . جامعة طنطا ، ٢٠١٧ .
- فراس حسن إبراهيم المهداوي، الوسائل القانونية لإبرام العقد الإداري " دراسة مقارنة في القانون العراقي والمصري"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق . جامعة الإسكندرية، ١٤٣٧ هـ . ٢٠١٦م.
- محمد عبيد سعد السبيعي، المناقصة العامة كطريقة للتعاقد الإداري في القانون السعودي " دراسة مقارنة " ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق . جامعة القاهرة ، ١٤٣٢ هـ . ٢٠١١ م .
- محمد هشام غيدان اللهيبي، الإجراءات الشكلية في إبرام العقد الإداري الإلكتروني ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق . جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٦ .

- مها حمد العصيمي، العقود الإدارية في ظل الحكومة الإلكترونية " دراسة مقارنة "، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق . جامعة القاهرة ، ٢٠١٦ م .

رابعًا: القوانين والأنظمة

- قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، الجريدة الرسمية، العدد ٣٩ مكرر (د) ، ٢٣ المحرم ١٤٤٠ هـ الموافق ٣ أكتوبر سنة ٢٠١٨ .
- قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني و إنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، الجريدة الرسمية، العدد ١٧ تابع (د) ، ٢٢ أبريل سنة ٢٠٠٤ .
- قانون تنظيم المناقصات والمزيدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨، الجريدة الرسمية، العدد ١٩ (مكرر)، ٨ مايو ١٩٩٨.
- نظام التعاملات الإلكترونية، مرسوم ملكي رقم م/١٨، بتاريخ ٨/٣/ ١٤٢٨هـ ، صحيفة أم القرى، العدد رقم ٤١٤٤ ، بتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٥هـ .
- نظام المنافسات و المشتريات الحكومية لعام ١٤٤٠ هـ ، مرسوم ملكي رقم م / ١٢٨ ، بتاريخ ١٤٤٠/١١/١٣ هـ ، صحيفة أم القرى ، العدد رقم ٤٧٩٠ ، بتاريخ ١٤٤٠/١٢/١ هـ .

- نظام المنافسات و المشتريات الحكومية لعام ١٤٢٧ هـ ، مرسوم ملكي رقم م/٥٨ ، بتاريخ ١٤٢٧/٩/٤هـ ، صحيفة أم القرى العدد رقم ٤١٢٢ ، بتاريخ ١٤٢٧/١٠/١٩هـ .

خامسًا: اللوائح

- اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، قرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢١٠٩، الوقائع المصرية، العدد ٢٤٤ تابع (ب) ، ٣ ربيع الأول ١٤٤١ هـ الموافق ٣١ أكتوبر سنة ٢٠١٩ .
- اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية المعدلة لعام ١٤٤١هـ، قرار وزير المالية رقم ٣٤٧٩بتاريخ ١٤٤١/٨/١١هـ، صحيفة أم القرى العدد رقم ٤٨٢٦، بتاريخ١٧ /١٤٤١/٨هـ.

سادسًا: الأحكام القضائية

- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا، المكتب الفني لمجلس الدولة.
- مجموعة المبادئ في العقود الإدارية، إصدارات المكتب الفني لمجلس الدولة.
- مجموعة الأحكام الإدارية لعام ١٤٤٣ هـ ، المجلد الرابع ، ديوان المظالم ، الرياض ، ١٤٤٥ هـ، بوابة ديوان المظالم https://www.bog.gov.sa/ .

سابعًا: المواقع الإلكترونية

- أسلوب التعاقد على توطين الصناعة ونقل المعرفة ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لهيئة المحتوى المحلى والمشتريات الحكومية السعودية ، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٥، https://www.lcgpa.gov.sa/ar/Initiatives/Pages/Contracting-Method.aspx.
- الخريف يعلن تفعيل أسلوب توطين الصناعة ونقل المعرفة كأحد أساليب التعاقد الحكومية المستحدثة، مقال منشور بالموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء السعودية، بتاريخ٢٦/١١/١٤٤٢هـ، https://www.spa.gov.sa/2251716 .
- توقيع ١٢ اتفاقية لتوطين الصناعة ونقل المعرفة إلى المملكة ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لصحيفة الشرق الأوسط ، بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣م . ٤ربيع الثاني ١٤٤٥هـ ، https://aawsat.com/ .
- مركز تحقيق كفاءة الإنفاق يوقع أول اتفاقية إطارية للجهات الحكومية ، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء السعودية ، https://www.spa.gov.sa/2161744 ، بتاريخ ١١/٤/١٤٤٢هـ .
- مسابقة مطل أعالي الرياض ، منشورة على الموقع الإلكتروني لديوان المعمارين ، بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢١ ، https://www.diwanarch.com/.

- هيئة المحتوى المحلى و المشتريات الحكومية توقع اتفاقيتين لتوطين صناعة و نقل معرفة منتج الأبراج الحديدية الحاملة لنظام طاقة الرياح ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لهيئة المحتوى المحلى و المشتريات الحكومية السعودية ، بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٤، https://lcgpa.gov.sa/ar/mediacenter/MediaMaterial/news/Pages/ .
- وزير المالية : منظومة التعاقدات الإلكترونية الجديدة ... تعزز تنافسية القطاع الخاص فى المشروعات الحكومية ، مقال منشور على موقع وزارة المالية . مصر ، بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٥ ، https://mof.gov.eg/ar/posts/media/64 .

ثامنًا: التقارير والقرارات الدولية

- قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع و الانشاءات و الخدمات مع دليل لتشريع القانون، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الدورة السابعة والعشرين، ٣١مايو : ١٧يونيه ١٩٩٤، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٧ ، https://uncitral.un.org/sites.

- قرار لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، الدورة السابعة و الثلاثون ، ١٤ يونيه : ٢ يوليو ٢٠٠٤، الأعمال الممكنة مستقبلًا في مجال الاشتراء العمومي ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٦ ، https://undocs.org/ar/A/CN.9/553 .
- أحكام الأونسيترال التشريعية النموذجية بشأن الشراكات بين القطاعين العام و الخاص ، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، الدورة الثانية و الخمسين ، ٨ : ١٩ يوليو ٢٠١٩ ، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٧ ، https://uncitral.un.org/sites .